نقد ابن تيمية
لآراء الفلاسفة والمتكلمين في بدء الخلق
والبحث في صحة ما نسبه إلى السلف

إعداد

الدكتور لطف اللّه عبدالعظيم خوجه

عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة بجامعة أم القرى

ملخص البحث

اختلف الناس في تحديد نوع العلاقة بين الرب جل شأنه والعالم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول الفلاسفة: أن العالم لازال مع الله، مقارن له، قديم بمادته.

بنوا قولهم على أن: العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها. لأنه لو تأخر لم تكن تامة، وإذا لم تكن تامة:

- فلا بد إذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث، والسبب لابد له من سبب، فيلزم التسلسل، وهو ممتنع عند المخالفين.
- كما يلزم الترجيح بلا مرجح، وهو باطل، فالقول بانتفاء العلة التامة المستلزمة للمعلول: إما يوجب التسلسل، وإما الترجيح.

رد عليهم ابن تيمية فقرر: أن القول بالعلة التامة المستلزمة للمعلول يلزم منه أن لا

يحدث (=يخلق) شيء، وأن كل ما حدث في العالم حدث بغير إحداث، وبطلان هذا أظهر من بطلان الترجيح والتسلسل.

القول الثاني: قول المتكلمين: أن العالم حادث بعد أن لم يكن.

بنوا قولهم على: دليل الحدوث. به أثبتوا حدوث العالم، وأن له محدث؛ فالعالم جواهر وأعراض متعلقة بها، والأعراض حادثة، لأنها إما متحركة أو ساكنة، أو مجتمعة أو متفرقة، وهذه تغيرات، فالمتغير حادث، فالأعراض حادثة، وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث، فالعالم حادث.. واستدلوا عليه من جهة السمع بحديث عمران.

رد عليهم ابن تيمية فقرر: أن القول بأن العالم صار موجودا بعد العدم، يلزم منه أن الله تعالى كان معطلا عن الفعل غير قادر، ثم صار قادر من غير تجد سبب أصلا، وهذا باطل.

القول الثالث: قول ابن تيمية:

أن العالم قديم بنوعه وجنسه، حادث بأعيانه وأشخاصه وأفراده.

نسب ابن تيمية قوله إلى السلف، وجعله مذهبا لهم.

تمهيد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول رب العالمين، وبعد:

نشأت قضية قدم العالم، في أذهان الفلاسفة، من محاولتهم تفسير علاقة الله تعالى بالعالم؛ فافترضوا أن العالم وجد مع الله تعالى، من غير تأخر، فحكموا بقدم العالم..!!.

ولما سئلوا عن الفرق حينئذ بين الله تعالى والعالم، أجابوا: أن الله تعالى قديم بالرتبة والذات، والعالم مساوق له في الزمان.

وقد بنوا مذهبهم هذا على أن: العلة التامة تستلزم معلولها. فلا تتأخر عنه، فالله تعالى عندهم: علة تامة، موجبة. فلا بد من وجود معلولها معها، وإلا انتفى كونه كذلك، وذلك

نقص في حقه، فعلاقة العالم بالله تعالى كعلاقة ضوء الشمس بالشمس، يوجد معها مساوقا في الزمان.

فمحصل كلام الفلاسفة ما يلي:

١- العالم قديم قدم الإله تعالى، مقارن في الزمان، لا في الرتبة والذات.

٢- العالم صدر عن الله تعالى، لم يخلقه، بل كصدور الضوء عن مصدره.

٣- المادة قديمة أزلية.

ولما كان صريح هذا المذهب نفي صفة الخلق عن الله تعالى، تصدى المتكلمون له، وجعلوا إثبات الخالقية مرهونا بنفي قدم شيء مع الله تعالى، واعتبروا هذا لازما لهذا، فكان من مذهبهم:

- أن الله تعالى ابتدء خلق العالم بعد أن لم يكن يخلق، ولا يفعل، ولا يتكلم.. إلخ، وأوجبوا منعه من ذلك قبل ذلك.

جاء ابن تيمية بعد الفريقين، فنقدهما جميعا، كل من جهة غير جهة الأخرى:

- فرفض قول الفلاسفة في قولهم: اقتران العالم بالله تعالى بالزمان، وصدوره عنه.

- ورفض قول المتكلمين في قولهم: أنه تعالى كان معطلا من الفعل، ثم صار فاعلا.

واختار رأيا رجح أنه وسط بين الفريقين، وكان فحواه:

أن الله تعالى لم يكن معطلا من الخلق، أو الفعل، أو الكلام زمنا، بل يفعل ما يشاء، متى شاء أزلا، وقرر أن هذا هو مقتضى القدرة الإلهية الكاملة، وأنه ما من زمن يقع فرضا لبداية الخلق، إلا وصح وقوعه قبله؛ إذ لا مرجح يحدد البداية على التعيين، ومن ثم فلا مانع من بدء الخلق معه، لكن بشرط التراخي في الزمان، ويكون هذا الخلق متعلقا بالنوع لا بالأفراد، فجاء بمصطلح "قديم النوع، حادث الأفراد".

واستحسن هذا الرأي، وذهب لأجله إلى أن الحوادث لا أول لها، فأجرى التسلسل

في المفعولات الإلهية في الأزل (=الماضي)، كما أجراه في الأبد (= المستقبل)، ونسب هذا القول إلى السلف، وفسر نصوصهم على هذا المعنى، وقرر أن المتكلمين خرجوا عن طريقة السلف ونصوص الوحي في تقريرهم، فضلا عن الفلاسفة، الذين كفرهم العلماء كالغزالي، بسبب مقالتهم بقدم العالم.

ولما كان هذا مذهبه: أساء الظن به طائفة من الناس، بعضهم خصومه، وحكموا أنه على مذهب الفلاسفة، وكاد أن يلحقه التكفير لأجل ذلك.

ومن تأمل في رأيه يجده متميزا عن الفلاسفة، في عدة أمور، توجز فيما يلي:

١- أنه يقرر بأن الله تعالى خالق العالم، بينما مذهب الفلاسفة أنه صادر عن الله تعالى.

٢- يقرر بأن العالم وجد بعد الله تعالى في الزمان، بينما الفلاسفة يقولون: وجد معه.

٣- يقول أن الله تعالى متقدم على العالم بالرتبة والزمان، وهم يقولون: متقدم بالرتبة.

وهذه الفروق جوهرية، وأصلية.

* * *

تلك هي صورة المسألة بإيجاز، وقد استند المتكلمون على حديث عمران بن حصين رضي الله عنه المشهور: (كان الله ولم يكن شيء قبله)، في تأييد رأيهم: أن للخلق ابتداء. حيث جاء الإخبار فيه:

- عن وجود: العرش، والماء، والذكر قبل خلق السموات والأرض.
- وأنه خلق السموات والأرض، وهما من هذا العالم المشهود.
- وأن الله عز وجل قبل كل شيء.

وقد اعترض ابن تيمية على هذا الاستدلال، ورأى فيه خروجا عن معنى الحديث إلى معنى غير مراد، فكتب لأجله مؤلفا مستقلا عنوانه: "شرح حديث عمران"، نقد فيه المعنى الذي رجحه المتكلمون من ناحية: حديثية، وعقدية.

ولأجله اضطر للدخول في مسألة: "تسلسل الحوادث"، وما يترتب عليها من البحث في قضية قدم العالم، فكان له فيها رأي خاص، كما تقدم آنفا، تشابه ظاهرا مع رأي الفلاسفة القائلين بقدم العالم، مما فتح الباب للطعن في عقيدته..!!.

في هذا البحث نعرض لهذه المسألة، لنرى ما يمكن أن يكون حقا، ومضمونه ما يلي:

أولاً: سرد طائفة من روايات الحديث، للاستفادة من الزيادات الواردة لتجلية المعنى.

ثانيا: الترجيح بين الألفاظ، لتحديد اللفظ الأصوب، لما فيه من حسم لمادة الخلاف.

ثالثا: التعرض للمسائل العقدية في الحديث، وهما مسألتان مهمتان، هما:

- المسألة الأولى: معنى قوله: (جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر، ما كان؟).
- المسألة الثانية: معنى قوله: (كان الله ولم يكن شيء قبله).

وقد تعرضت فيها لقول الفلاسفة والمتكلمين وابن تيمية، وبحثت في صحة ما نسبه ابن تيمية إلى السلف من رأي في هذه المسألة الكبيرة.. وأشكر الله تعالى أن وفق إلى ذلك.

أولاً: روايات الحديث.

روى البخاري بسنده عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، قال: (دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلقت ناقتي بالباب، فأتاه ناس من بني تميم، فقال: اقبلوا البشرى يا بني تميم، قالوا: بشرتنا، فأعطنا (مرتين)، ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن، فقال: اقبلوا البشرى يا أهل اليمن أن لم يقبلها بنو تميم، قالوا: قد قبلنا يا رسول الله، قالوا: جئنا نسألك عن هذا الأمر، قال: كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض، فنادى مناد: ذهبت ناقتك يا ابن الحصين، فانطلقت، فإذا هي يقطع دونها السراب، فوالله لوددت أن كنت تركتها)[1].

- وفي رواية: "فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بدء الخلق والعرش".[2]

- وفي رواية: "جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان؟، قال: كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء".[٣]

- وفي رواية: "كان الله قبل كل شيء، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء".[٤]

- وفي رواية: "كان الله عز وجل على العرش، وكان قبل كل شيء، وكتب في اللوح كل شيء يكون".[٥]

- وفي رواية: "كان الله لا شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء يكون، وخلق سبع سموات"[٦].

- بعض الروايات إلى قوله: "قد قبلنا"، وليس فيها ذكر السؤال.[٧]

- زاد بعضهم من عند نفسه: "وهو الآن على ما عليه كان"، وهي ليست في شيء من الروايات، نبه على ذلك ابن تيمية، ووافقه ابن حجر، قال: "وقع في بعض الكتب في هذا الحديث: (كان الله ولاشيء معه، وهو الآن على ما عليه كان)، وهي زيادة ليست في شيء من كتب الحديث، نبه على ذلك العلامة تقي الدين ابن تيمية، وهو مسلم في قوله: (وهو الآن..) إلى آخره، وأما لفظ: (ولا شيء معه) فرواية الباب بلفظ: (ولاشيء غيره) بمعناها".[٨]

- روى الحاكم بسنده هذا الحديث عن بريدة الأسلمي، قال: "دخل قوم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعلوا يسألونه، يقولون: أعطنا؛ حتى ساءه ذلك، ودخل عليه آخرون فقالوا: جئنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونتفقه في الدين، ونسأله عن بدء هذا الأمر، فقال: (كان الله ولاشيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق سبع سموات)، قال: ثم أتاه آت فقال: إن ناقتك ذهبت، قال: فوددت أني كنت تركتها"، قال الحاكم: "هذا صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"[٩].. بريدة هنا لم يشهد المجلس، وإنما يرويه عمن شهد، فهذا الحديث لم يروه إلا عمران بن حصين رضي الله عنهما.

ثانيا: الترجيح بين الألفاظ:

بعض الروايات فسرت وقيدت ما جاء في بعض الروايات الأخرى، فقد:

- جاء قوله: (جئناك نسألك عن هذا الأمر)، مفسرا بقوله: (عن أول هذا الأمر، كيف كان؟).

- وجاء قوله: (وخلق السموات والأرض)، مقيدا بقوله: (ثم خلق السموات والأرض).

لكن فيما يتعلق بنسبة وجود المخلوقات إلى الله تعالى، فقد جاء الحديث بثلاثة ألفاظ:

(قبله).. (غيره).. (معه)..

ففي رواية: (لم يكن شيء قبله)، ومثلها: (كان الله قبل كل شيء).. وفي رواية: (كان الله ولم يكن شيء غيره)، ومثلها: (كان الله لا شيء غيره).

وقد ذكر ابن تيمية أن الألفاظ الثلاثة في البخاري، فقال:

"الوجه الثالث: أنه قال: (كان الله ولم يكن شيء قبله)، وقد روي: (معه)، وروي: (غيره)، والألفاظ الثلاثة في البخاري، وا لمس واحد"(١٠).

وهو خطأ، فلم ترد فيه إلا روايتان هما: "قبله"، و "غيره"، يقول ابن حجر:

"قوله: (كان الله ولم يكن شيء غيره)، وفي الرواية الآتية في التوحيد: (ولم يكن شيء قبله)، وفي رواية غير البخاري: (ولم يكن شيء معه)، والقصة متحدة، فاقتضى ذلك أن الرواية وقعت بالمعنى"(١١).

على أن ابن تيمية أشار في كلام آخر، إلى أ ا ليست في البخاري فقال:

"وفي رواية لغيره صحيحة: (كان الله ولم يكن شيء معه).."(١٢).

فلفظ: (قبله)، (غيره) في البخاري، وأما (معه) فليس فيه، وقد ذكره ابن حجر ولم يشر إلى مكانه من كتب السنة. وهذا اللفظ ليس موجودا في كتب السنة، و ذا قال جمع، منهم محقـق شرح الطحاوية الذي قال:

"ورواية: (لم يكن شيء معه) التي ذكرها المصنف، لم نطلع عليها في المصادر التي تحت أيدينا، إلا أن رواية: (لم يكن شيء غيره) بمعناها"[١٣].

وقال الألباني عن هذه اللفظة، في تعليقه على قول ابن حجر:

"وقع في بعض الكتب في هذا الحديث: (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان)، وهي زيادة ليست في شيء من كتب الحديث.. إلخ[١٤]:

قلت [الألباني]: فلو كان عند الحافظ علم بهذه الرواية لذكرها، واستغنى بذلك عن الاحتجاج عليها بمعنى الرواية التي ذكرها، كما هو ظاهر".[١٥]

فهذه الرواية: (معه) على شهرتها إلا أنها غير معروفة، ولم يقف عليها كبار المحدثين والمحققين، وبحسب ما رأيت لم أجد من ذكرها إلا ابن حجر في كلامه الآنف، ينقلها عن ابن تيمية، ولم ينسبها إلى كتاب، بل أطلق، والزيادة المنكرة: (وهو الآن على ما عليه كان) من وضع الصوفية أهل وحدة الوجود.[١٦]

ثم إن ابن تيمية يصحح رواية واحدة ويضعف ما سواها، معتمدا منهج المحدثين في الترجيح، وهو: كون المجلس واحدا، والسؤال والجواب كان فيه، والراوي واحد، هو المخبر بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، فدل على أنه إنما قال أحد الألفاظ، والآخران رويا بالمعنى.

والرواية الصحيحة عنده رواية: (قبله)، والذي حمله على ترجيحها أمور، هي:

١- أنه الموافق لما ورد في السنة، كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في دعائه يقول: (أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء)[١٧].

٢- أنه الموافق المفسر لقوله تعالى: {هو الأول والآخر والظاهر والباطن} [الحديد٣].

٣- أن أكثر أهل الحديث، كالحميدي والبغوي وابن الأثير، إنما يروونه بهذا اللفظ.

قال: "وإذا ثبت في هذا الحديث لفظ: (القبل) فقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قاله، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما أبدا، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ:

(القبل): (كان الله ولا شيء قبله)، مثل الحميدي والبغوي وابن الأثير وغيرهم".[١٨]

أما ابن حجر فإنه لا يرى الترجيح، حيث يمكن الجمع، فتحمل رواية: (قبله) على رواية: (غيره)، يقول: "والقصة متحدة، فاقتضى ذلك أن الرواية وقعت بالمعنى، ولعل راويها أخذها من قوله صلى الله عليه وسلم في دعائه في صلاة الليل، كما تقدم من حديث ابن عباس: (أنت الأول فليس قبلك شيء)، لكن رواية الباب أصرح في العدم"[١٩].. ويقول:

"قوله: (كان الله ولم يكن شيء قبله) تقدم في بدء الخلق بلفظ: (لم يكن شيء غيره)، وفي رواية أبي معاوية: (كان الله قبل كل شيء)، وهو بمعنى: (كان الله ولاشيء معه)، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق، لا العكس، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق".[٢٠]

كذا قال، والملاحظ أن ابن تيمية لم يكن في عمله بالترجيح ملتزما منهجا حديثيا فحسب، بل الدافع العقدي له دور، فقد استشهد برواية: (قبله) في إبطال مقالة أهل الكلام: من أن الله تعالى كان معطلا زمنا عن الخلق، ثم ابتدأ الخلق بعده؛ مستندين في ذلك – من حيث السمع – إلى رواية: (غيره)، (معه)، كما أشار ابن حجر آنفا بقوله:

"... وهو بمعنى: (كان الله ولاشيء معه)، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب..." يقصد رواية: (قبله)..

فرواية: (قبله) لا تنافي أن يكون معه شيء من خلقه، لا على معنى القدم، بل على معنى أنه لم يزل خالقا، بخلاف اللفظين الآخرين، اللذين يحتملان معنى ما أراده المتكلمون، وهذا هو الحامل العقدي لابن تيمية لترجيح هذه الرواية، بالإضافة إلى ما تقدم من أسباب.

وأما ابن حجر فلم يلتفت إلى هذا المعنى[٢١]، بل لجأ إلى الجمع، وأعرض عن الترجيح، حيث يمكن تفسير رواية: (قبله) برواية: (غيره)، فيكون المعنى: نفي أن يكون ثمة أحد

غير الله تعالى، سواء معه أو قبله.

والجمع متوجب إذا أمكن، ولا يلجأ إلى الترجيح إلا عند استحالة الجمع، فهل ما ذكـره ابن تيمية مسوغ لإعمال الترجيح وتعطيل الجمع؟.

لقد ذكر أن ا لس واحد، والراوي واحد، والقصة متحدة، فكيـف يمكـن أن تتعـدد الروايات، إلا أن يكون من تصرف الرواة؟.

فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر إلا لفظا واحدا قطعا، وما عداه فلم يجر على لـسانه، بل على ألسنة الرواة، فكيف يصح إعمال الجمع في مثل هذه الحالة؟.

الجمع يكون إذا تعدد الرواة، أو تعددت ا الس والمواضع، فاختلفـت ألفـاظهم، فلـم تتعارض، أما إذا كان مجلسا واحدا، والراوي واحدا، والألفاظ قد تتعارض عقـديا.. أفلـيس يجب هنا الترجيح؟..

لا خلاف أن الجمع مقدم على الترجيح، لكن ال اع:

هل يمكن الجمع هنا، سواء من الناحية الحديثية، أو من الناحية العقدية؟.

عند ابن حجر يمكن، وعند ابن تيمية لا يمكن، والتفصيل السابق يوضح هذا، كما يوضح أيهما أقرب إلى إصابة الحق.. والله أعلم.[٢٢]

ثالثا: المسائل العقدية المتعلقة بالحديث:

المسألة الأولى: معنى قوله: (جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر، ما كان؟).

من جوابه صلى الله عليه وسلم نفهم أ م كان يسألون عن الخلق كيف بدأ؟، حيث قال:

(كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض).

وفي رواية: (فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بدء الخلق والعرش).

لكن عن أي الخلق كانوا يسألون؟، عن جنس المخلوقات، أم عن هذا العالم المشهود؟.
اختلفوا في ذلك على قولين:

- فقد ذهب ابن تيمية إلى أنهم كانوا يسألون عن بداية هذا العالم.
- أما المتكلمون فقد ذهبوا إلى أنهم كانوا يسألون عن بداية جنس المخلوقات.

قال ابن حجر مرجحا القول الأول:

"كأنهم سألوا عن أحوال هذا العالم، وهو الظاهر، ويحتمل أن يكونوا سألوا عن جنس المخلوقات، فعلى الأول يقتضي السياق أنه أخبر أن أول شيء خلق منه السموات والأرض، وعلى الثاني يقتضي أن العرش والماء تقدم خلقهما قبل ذلك"(٢٣).

يقول ابن تيمية مبينا قول الفريقين: " والناس في هذا الحديث على قولين:

- منهم من قال: إن مقصود الحديث إخباره بأن الله كان موجودا وحده، ثم إنه ابتدأ إحداث جميع الحوادث، وإخباره بأن الحوادث لها ابتداء بجنسها، وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وجنس الحركات والمتحركات حادث، وأن الله صار فاعلا، بعد أن لم يكن يفعل شيئا، من الأزل إلى حين ابتداء الفعل، ولا كان الفعل ممكنا..

- والقول الثاني في معنى الحديث: أنه ليس مراد الرسول هذا، بل إن الحديث يناقض هذا، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا العالم المشهود، الذي خلقه الله في ستة أيام، ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن العظيم بذلك في غير موضع، فقال تعالى: {وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء} [هود٧]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء)(٢٤)، فأخبر صلى الله عليه وسلم أن تقدير خلق هذا العالم المخلوق في ستة أيام، وكان حينئذ عرشه على الماء، كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدم الذي رواه البخاري في صحيحه عن عمران رضي الله عنه"(٢٥).

وسبب ما ذهب إليه المتكلمون هو: قولهم بدليل الحدوث. الذي به ردوا على القائلين

بقدم العالم، فافترضوا بداية للخلق، قبلها لم يكن خلق ولا زمن، بل عدم محض؛ لتكون دليلا على انتفاء القول بقدم العالم، إذ لا يجتمع القول بالقدم، مع القول بابتداء الخلق بعد أن لم يكن، وقد وجدوا في حديث عمران شبهة دليل على مذهبهم، كما يحكي ابن تيمية، وهو قوله: (ولم يكن شيء غيره)، (معه)، ففيه إثبات أن الله تعالى لم يكن معه شيء، بل كان وحده، وتبعا لدليلهم زعموا أن الله تعالى لم يكن يفعل أو يخلق إلى وقت الفعل!!، ثم حدث الفعل والخلق بلا سبب.. وهذا معنى قولهم باستحالة حوادث لا أول لها، فهو متضمن امتناع وجود الفعل والخلق منه إلى ذلك الوقت.. والسؤال هنا:

- كيف انقلب الامتناع الذاتي وعدم القدرة، إلى الإمكان الذاتي والقدرة؟.
- وهل يصح أن يوصف الله تعالى بعدم القدرة في حال، إلى أن حدثت له القدرة؟!.

هذه الأسئلة تلزمهم، وإن لم يقولوا بها..!!.

أما ابن تيمية فإنه التزم فهم دلالة الحديث أولاً، ثم لم ير فيه موافقة لقول الفلاسفة بقدم العالم، فانتفاء دلالة الحديث على بداية الخلق، لا يعني دلالته على قدم العالم(=شيء بعينه).

فقد ذهب إلى القول بأن الحديث يخبر عن أول هذا العالم المشهود لا بداية الخلق، واستدل عليه بأدلة، منها[٢٦]:

١ - أن قول أهل اليمن: (جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر) إما أن تكون الإشارة إلى هذا العالم المشهود، أو جنس المخلوقات:

- فإن كان الأول فيكون قد أجابهم، لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم، بقوله: (وخلق السموات والأرض).
- وإن كان الثاني لم يكن قد أجابهم، لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقا، بل ذكر العرش والماء أنهما موجودان، ولم يذكر خلقهما، ولا أنهما أول المخلوقات.
- وإذا كان قد أجابهم عن خلق هذا العالم، علم أنهم إنما سألوه عنه، ثم إنه لايجوز أن يجيبهم عما لم يسألوه عنه، ولا يجيبهم عما سألوه عنه.

٢- قولهم: (هذا الأمر) إشارة إلى أمر حاضر موجود، والأمر يراد به المصدر، ويراد به المفعول به، وهو المأمور الذي كونه الله بأمره، وهذا مرادهم، وهو المشهود، وأما أول الخلق فلم يشهدوه ولم يعلموه، فإنه لا يعلم إلا بخبر الأنبياء، والرسول صلى الله عليه وسلم لم يخبر بذلك.

٣- الثابت من الألفاظ لفظ: (قبله)، وليس في هذا تعرض لابتداء الخلق.

٤- لو كان المقصود ذكر ابتداء الخلق مطلقا، لكان أجل من أن يحتج عليه بلفظ محتمل، في خبر لم يروه إلا واحد، ولكان ذكر هذا في القرآن والسنة من أهم الأمور.

وهذه الأوجه وغيرها يدلل ابن تيمية على ما ذهب إليه، فالحديث لا يدل على البداية المطلقة، فأما السموات والأرض فليستا أول الخلق، بدليل ذكر العرش والماء قبلهما، بل والقلم كما في حديث عبد الله بن عمرو السابق، ثم إن العرش كذلك ليس أول الخلق، فالحديث لم يذكر إلا وجوده، لا خلقه.

إذن، فليس في الأثر - عند ابن تيمية - ما يدل على بداية الخلق بإطلاق، وفيه ما يدل على أول هذا العالم المشهود، ودليله في هذا قوله: (ثم خلق السموات والأرض). فذكر الخلق متبوعا بـ "ثم". فكانت بذلك السموات والأرض أول هذا العالم. قال:

- " والمقصود أن فيها الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض".[٢٧]

- "فإن كان لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم: (ثم خلق)، فقد دل على أن خلق السموات والأرض بعدما تقدم ذكره، من كون عرشه على الماء، ومن كتابته الذكر"[٢٨].

ففي الأثر الإخبار: بخلق السموات والأرض، ووجود العرش والماء، والكتابة في الذكر. وقد جاء هذا الخلق بعد هذه الموجودات الغيبية، بدلالة الحرف "ثم"، الدال على التراخي، وفي بعض الروايات (وخلق السموات والأرض) بالواو، لكن لا يعكر على النتيجة الآنفة؛ فحديث عبد الله بن عمرو فيه الدلالة نفسها الآنفة (= خلق السموات والأرض بعد العرش..).

فصريح الأثر: أن السموات والأرض مخلوقتان. وكان ذلك بعد العرش والماء والذكر،

فهذا القدر ينطق به الأثر، لكن الذي لم ينطق به صراحة: أنهما أول هذا العالم المشهود.

فمن أين فهم ابن تيمية منه الدلالة على الابتداء بهما في هذا العالم المشهود؟.

- هل لأن الحديث انتقل من ذكر العرش، والماء، والذكر - وهذا من عالم الغيب – إلى العالم المشهود، فذكر أول ما ذكر: خلق السموات والأرض؟.

إذا كان كذلك، فربما يلزمه أن العرش أول جنس المخلوقات؛ لأنه أول شيء انتقل الحديث إليه بعد الكلام عن الذات المقدسة، فيكون الانتقال من مقام إلى مقام: دليلا على أن أول مذكور هو أول مخلوق.

- أم لمجرد أنه ذكر خلقهما بعد العالم الغيبي ؟.

فذلك لا يبدو صريحا في الدلالة؛ إذ يحتمل أنه شرع في ذكر أعظم المخلوقات، وقد لا يلزم أن يكون أعظم المخلوقات أولها. فإذا لزم، فالعرش أولها بإطلاق؛ إذ هو أعظمها بإطلاق إذن.

- أم لأجل إتباعه بـ "ثم" الدال على التراخي؟.

لكن هذا أيضا ليس دليلا؛ إذ التراخي وحده لا يعطي أولوية للمتراخي، فالأولوية تثبت بلفظ الأول، والوصف بالبدء، وما في معناهما، أما حرف "ثم" فليس صريحا، فإنك تقول: جاء محمد، ثم خالد. وقد يصح أن يكون بينهما عبد الله. ولو ثبتت الأولوية بمثل هذه الطريقة لساغ إثبات أولية العرش المطلقة؛ إذ كان أول مذكور.

فحاصل هذا: أن استنتاج أولية خلق السموات والأرض في هذا العالم المشهود، لا تثبت بالطرق التي استعملها ابن تيمية؛ فإنها لو ثبتت: لثبتت أولية العرش على جنس المخلوقات؛ لأنها حينئذ تثبت بالاحتمال، كما ثبتت أولية السموات والأرض بالاحتمال كذلك.

أما التصريح فإن خلا منه هذا، فقد خلا منه هذا كذلك، فتبقى دلالة الأثر محتملة على الأوليتين، غير قاطعة في أحدهما، فلا يدل يقينا على أول جنس المخلوقات، ولا على أول هذا العالم المشهود، بل يحتمل، وهذا ما قرره هو أيضا فقال عن حديث عمران:

- "هذا المطلوب لو كان حقا، لكان أجل من أن يحتج عليه بلفظ محتمل.."[٢٩].

لكن إذا رجحنا بالقرائن، فالقرائن المستعملة هناك: موجودة هنا. ومن ثم يكون الأثر دالا على الأوليتين معا.

يبين هذا: أ م سألوه عن أول هذا الأمر، ما كان ؟.

فهم سألوه عن الأولية، ولا يمنع أن يخبرهم بالأوليتين معا، ولا محذور في ذلك، ورواية:

- (فأخذ يحدث بدء الخلق).

يدل على أنه كان يحدثهم عن أول المخلوقات بإطلاق، فحمله على بـدء خلـق العـالم المشهود، دون جنس المخلوقات: تحكّم من غير برهان ظاهر؛ إذ لا محذور من أن يحدثهم عـن الأولية المطلقة، فأكبر ما يخشى هنا: أن يوافق ذلك رأي المتكلمين في تعطيل الصفات الإلهيـة مدة ما قبل الخلق الأول، وليس بلازم، كما سيأتي.

فإذا أطلق قوله: (بدء الخلق)، فالاحتمال الأقرب والأظهر: انصرافه إلى جنس المخلوقات؛ لأن الكلام مطلق، فصرفه إلى أول هذا العالم المشهود تقييد، من دون دليل.

وقد وضع البخاري في صحيحه كتابا سماه: "كتاب بدء الخلق"، ثم جاء فيه بالآيات الدالة على بدء الخلق، كقوله تعالى:

- {وهو الذي يبدء الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه}، [الروم ٢٧].

- {أفعيينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جديد}، [ق~١٥].

ثم أورد حديث عمران؛ حديث الباب، وأتبعه بحديث عمر رضي الله عنه قال:

- (قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم مقاما، فأخبر عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه).[٣٠]

فهذه النصوص في دلالتها منصرفة إلى الكلام على بداية جنس المخلوقات، بدليل أنـه في الحديث ذكر آخرية جنس المخلوقات، وليس آخرية هذا العالم؛ فهذا العالم ينتهي مـع قيـام

الساعة، وأما دخول الجنة والنار فهو آخر ما يكون من أحوال الخلق فنعيم هذا دائم، كعذاب هذا. فكما ذكر الآخرية المطلقة، كذلك يكون ذكر الأولية المطلقة.

قلنا آنفا: إن ابن تيمية يقر بأن الحديث محتمل الدلالة. ولأجله استعمل القرائن في الترجيح، فهل يسلم له ترجيحه ؟.

(قرينة): ذكر أنه لا يجوز أن يجيبهم عما لم يسألوه عنه، ولا يجيبهم عما سألوه عنه.

فهذا من القرائن، التي عليها استند، لكن هذا من باب المصادرة على المطلوب؛ فإنه بناه على أنهم إنما سألوه عن بداية هذا العالم المشهود، لا جنس المخلوقات، وهذا هو محل النزاع، فلا يصح استعمال المذهب دليلا، بل المطلوب الاستدلال لهذا المذهب أولاً، فإن للمنازع أن يقرر العكس:

- أنهم سألوه عن جنس المخلوقات، وهو أجابهم.
- بل له أن يقرر: أنهم سألوه عن بداية جنس المخلوقات، والعالم.

ويستدل على قوله بما تقدم من تقريرات واعتراضات على طريقة استدلاله بالأثر، على مذهبه في أنه دال على بداية هذا العالم.

(قرينة أخرى) استدل بقرينة أخرى، هي: اسم الإشارة في قوله: (هذا الأمر). أنه دال على شيء حاضر مشهود، ليس بغائب.

لكن يقال: اسم الإشارة هذا، يدل على المدرك، فإما أن يكون محسوسا، أو معلوما، فعالم الشهادة محسوس، والغيب معلوم، فيصح إذن أن يكون سؤالهم عن الغيب، كالشهادة.

ثم إن هذا سؤالهم وكلامهم، فاستعمالهم لاسم الإشارة "هذا"، لو كان دالا على الشهادة دون الغيب، لم يكن في ذلك حجة؛ لأنه ليس بكلامٍ وحيٍ، لا يخطئ في التعبير، بل كلام بشر يصيب التعبير مرة، ويخطئ. فهذه القرينة – إن صحت – وحدها لا تكفي.

(قرينة ثالثة) كذلك استدل بلفظ: (قبله)؛ على أنه ليس فيه تعرض لابتداء الخلق.

فهذه القرينة مفادها: أن نفي شيء أن يكون قبله، لا يمنع من كون شيء معه. وهذا فليس

فيه تعرض لابتداء الخلق؛ لأنه حينئذ يكون أزليا، كونه معه.

بخلاف ما إذا نفى أن يكون شيء غيره أو معه؛ فإنه يلزم عنه أن يكـون الخالـق بعـده، وحينئذ يكون حادثا، وكل حادث له بداية. و ذا يكون فيه تعرض لابتداء الخلق.

وهنا يقال: هذا أيضا مصادرة على المطلوب؛ إذ المطلوب من الخصم الاستدلال لقوله: أن الأثر لا يتعرض لابتداء الخلق. لا أن يجعله دليلا؛ إذ رواية: (قبله) فيها القطعي، والظني:

- فأما القطعي فمتعلق بالله تعالى: أنه قبل كل شيء.
- وأما الظني فمتعلق بالخلق، ويحتمل أمرين:
- الأول: أن الخلق وجد معه، فيكون أزليا، فهذا ليس فيه تعرض لابتداء الخلق.
- الثاني: أن الخلق وجد بعده، فيكون له بداية، وهذا فيه تعرض لابتداء الخلق.

فما دام محتملا، فليس صحيحا الجزم أنه ليس فيه تعرض لابتداء الخلق. فكلا الاحتمـالين وارد، وما كان كذلك، فلا تكون الحجة في احتمال دون الآخر.

فهذا بالنظر للجملة الأولى من الأثر: (كان الله ولم يكن شيء قبله)، أمـا إذا استحـضرنا التالي: (وكان عرشه على الماء..)، فيمكن أن يكون فيه تعرض لابتداء الخلق.

(قرينة رابعة) أنه لو كان المقصود من الأثر: ذكر أول الخلق بإطلاق. لكان ذكر هـذا في القرآن من أهم الأمور، وأعظم من أن يستدل له بأثر محتمل، لم يروه إلا واحد.

وهذه قرينة ليست بصالحة؛ إذ يقول المنازع مثلها: لو كان مقصودا ذكر أول هذا العـالم المشهود، لكان ذكره من أهم الأمور، وأعظم من أن يستدل له بأثر محتمل..

فبداية الخلق سواء المشهود أو الغيب، وإن كان الخلق من عظيم أفعال الله تعالى ، إلا أنـه لا يترتب على الجهل بمعرفتها خسارة في الدين، كما لا يترتب على معرفتها عمل زائد، وقـد علم من حكمة الشارع: أنه لا يخبر عباده من الغيب إلا ما كان فيه خيرا لهم في دينهم، وزيادة في التقرب، أما ما ليس كذلك، فلا يمنع أن يخبر عنه بخبر محتمل، ولو كان عظيما في نفسه.

وقد يكون من إرادة الشارع أن يربي العباد: ألا يسألوا ما ليس فيه فائدة.

وأي فائدة عملية ترتبت على معرفة أول ما خلق، سواء من عالم الغيب أو الشهادة، سوى هذا الجدل، الذي فتح أبوابا من التكلف في الفهم، والإغراق في التفصيلات ؟.

المسألة الثانية: معنى قوله: (كان الله ولم يكن شيء قبله).

المعنى يدور حول علاقة العالم بالله تعالى، وللناس في هذه المسألة ثلاثة أقوال(٣١):

الأول: قول الفلاسفة: أن العالم لازال مع الله، مقارن له في الرتبة والزمان، قديم بمادته.

الثاني: قول المتكلمين: أن العالم حادث بعد أن لم يكن، وهو مخلوق.

الثالث: قول ابن تيمية: الذي نسبه إلى السلف أن العالم قديم بالنوع، حادث بأفراده.

ثم إن هذه المسألة من محارات العقول، وبعض فروعها من الكلام المذموم،(٣٢)والكلام فيها متوجب للتوصل إلى الصواب، وهذا تفصيل قول كل طائفة:

أولا: قول الفلاسفة.

يتلخص رأي الفلاسفة في علاقة العالم بالله تعالى في الصورة التالية:

- أن العالم قديم، إما بصورته أو مادته، سواء قيل: هو موجود بنفسه، أو معلول لغيره..
- وحقيقة قولهم أنه لم يزل المفعول المعين مقارنا له أزلاً وأبدا..
- وقولهم يتضمن أنه لم يخلق ولم يعلم:
- فإنه على قولهم لم يزل الفلك مقارنا أزلاً وأبدا، فامتنع حينئذ أن يكون مفعولا له، فإن الفاعل لابد أن يتقدم على فعله.
- وعندهم أنه لا يعلم شيئا من جزئيات العلم.
- وهذا حقيقة قول مقدمهم أرسطو؛ فإنه لم يثبت أن الرب مبدع للعالم، ولا جعله علة

فاعلة، بل الذي أثبته أنه علة غائية يتحرك الفلك لتشبهه به، كتحريك المعشوق للعاشق، وصرح بأنه لا يعلم الأشياء، فعنده لا خلق ولا علم.

- وأرسطو وأتباعه قالوا: لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثا، وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلا لذلك، بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثا بعد أن لم يكن حادثا، مع أن قبل وبعد لا يكون إلا في زمان، وهذه القضايا كلها إنما تصدق كلية لا تصدق معينة، ثم ظنوا أن الحركة المعينة، وهي حركة الفلك هي القديمة الأزلية، وزمانها قديم.[٣٣]

ذلك ما يذكره عنهم ابن تيمية ، والشهرستاني ينقل نحوا منه عن أرسطو في قوله:

"إن صدور الفعل عن الحق الأول، إنما يتأخر لا بزمان، بل بحسب الذات، والفعل ليس مسبوقا بالعدم، بل هو مسبوق بذات الفاعل فقط".[٣٤]

فنظر الفلاسفة إلى العلاقة بين العالم والخالق: أنه فيض صدر عنه، باعتبار أنه علة تامة تستلزم معلولها، فلا تتأخر عنها ولا تتقدم، كما يفيض النور عن مصدره، وبهذا يكون مقارنا لله تعالى في الزمان، وهو بهذا قديم كقدمه، غير أن الله تعالى متقدم بالذات، ومؤدى هذا تعطيل صفة الخلق، والإرادة؛ لأن الفيض صدور وليس خلقا، ويكون بغير إرادة.

وفلاسفة المسلمين تبع في هذه القضية لأرسطو، يقول الفارابي وهو منهم:

"القول في كيفية صدور جميع الموجود عنه:

والأول هو الذي عنه وجد، ومتى وجد للأول الوجود الذي هو له، لزم ضرورة أن يوجد عنه سائر الموجودات... ووجود ما يوجد عنه، إنما هو على جهة فيض وجوده لوجود شيء آخر، وعلى أنه وجد وغيره فائض عن وجوده هو".[٣٥]

ويقول الشهرستاني:

"المتأخرون من فلاسفة الإسلام... وإنما علامة القوم: أبو الحسين بن عبد الله بن سينا، قد سلكوا كلهم طريقة أرسطو طاليس في جميع ما ذهب إليه وانفرد به، سوى كلمات يسيرة، ربما

رأوا فيها رأي أفلاطون والمتقدمين".[٣٦]

يقول ابن سينا في تقرير هذه المسألة والاستدلال لها عقلا:

"فإذا عرفت هذا، فلتعلم أن جميع ما سواه هو فعله، وأنه صدر عنه لذاته، وأنه لا يشترط أن يسبقه عدم وزمان، لأن الزمان تابع للحركات، وهو من فعلها، نعم يشترط سبق العدم الذاتي، لأن كل شيء هالك ومنعدم في نفسه، وإنما وجوده منه تعالى، والذي يكون لذاته يكون سابقا على ما يستفيد من غيره، فإذا كل شيء سوى الباري تعالى يسبقه العدم على الوجود، سبقا ذاتيا لازما، لا زمانيا.

والفاعل الذي يفعل لذاته أشرف وأجل، من الذي يفعل لسبب طارئ أو عارض، وتحقيق هذا: أن الذات إذا لم يصدر منه شيء، وبقي على ما كان، فلا يصدر عنه إذاً، وإذا صدر فلا بد من تغيير لذاته، بحدوث إرادة أو طبع أو شيء مما يشبه هذا، وهذا محال، وهو كامل في ذاته، والأفعال الصادرة عنه، فيعلم أنه لا يتوقف على زمان واستعلام وقت، هو أولى بالفعل فيه، وحدوث علة غائية وباعث وحامل، فإن الذات إذا لم يصدر منه شيء، وكان يعرض أن يصدر فهو في فاعليته ممكن الفعل، والممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بسبب.

فإذاً كل من لم يكن فاعلا، ثم صار فاعلا، فإنما يكون بسبب، والسبب إما أن يكون داخلا أو خارجا، ولا جائز أن يكون خارجا، لأنه لا موجود إلا هو، فلا يجوز أن يؤثر فيه غيره، وإن كان داخلا فيه فيكون تغيير وانفعال في ذاته، وكيف يكون قابلا للتغير والانفعال، وهو الذي يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب"[٣٧].

فالعالم قديم بالزمان، لا بالرتبة والذات، والله متقدم على العالم بالرتبة والذات لا بالزمان، فالفلاسفة يبنون قولهم في قدم العالم أيضا: على نفي الترجيح بلا مرجح. فالقول بتأخر الخلق يلزم منه ترجيح وقت دون وقت بلا مرجح، وهو باطل، لأن الترجيح بين طرفي الممكن لابد له من سبب، فإذا لم يثبت السبب انتفى الترجيح، وإذا ثبت فالإشكال باقٍ، حيث إن السبب إذا كان خارجا عنه، فهو غير مؤثر، فلا يجوز أن يؤثر فيه أحد، وإن كان داخلا، فهذا يعني

الانفعال والتغير، وهو محال.

كذلك إذا ثبت السبب وجب التسلسل إلى ما لا نهاية، وذلك يبطل القول بحدوث الخلق، لأن ما من سبب إلا وله سبب، وهكذا إلى ما لا نهاية.

وهذا أعظم حججهم، يقول ابن تيمية: "ومن أعظم حججهم قولهم: إن جميع الأمور المعتبرة في كونه فاعلا، إن كانت موجودة في الأزل، لزم وجود المفعول في الأزل؛ لأنه العلة التامة، التي لا يتأخر عنها معلولها، فإنه لو تأخر لم تكن جميع شروط الفعل وجدت في الأزل، فإنا لا نعني بالعلة التامة إلا ما يستلزم المعلول، فإذا قدر أنه تخلف عنها المعلول لم تكن تامة، وإن لم تكن العلة التامة، التي هي جميع الأمور المعتبرة في الفعل، وهي المقتضي التام لوجود الفعل، وهي جميع شروط الفعل، التي يلزم من وجودها وجود الفعل، إن لم يكن جميعها في الأزل: فلابد إذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث. فالقول في حدوثه كالقول في الحادث الأول، ويلزم التسلسل، قالوا: فالقول بانتفاء العلة التامة المستلزمة للمعلول يوجب إما التسلسل، وإما الترجيح"(٣٨).

فالعالم إذا كان حادثا:

- فما الذي يبرر وجوده في وقت بعينه؟.
- وكيف ترجحت الإرادة الإلهية لهذا الوقت بالذات؟، هل كان الله عاجزا عن الخلق، ثم حدثت القدرة؟، أو مستغنيا ثم احتاج تعالى؟.أليست أحواله سبحانه متشابهة؟.

إذاً ثبت امتناع وجود المرجح، ولزم عن ذلك أحد أمرين:

الأول: إما أن لا يوجد عن الله شيء ألبتة، وهذا محال، فالعالم موجود بالفعل.

الثاني: وإما أن يوجد العالم على الدوام، فيكون قديما.(٣٩)

إذن، يستحيل صدور حادث من قديم(٤٠)، لما تقدم.

ولهم تعليل آخر، هو:

أن الشيء لا يكون من لا شيء، والوجود لا يكون من اللاوجود.(٤١)

- يقول النشار: "فكرة الخلق من عدم لم تطرأ على ذهن أي فيلسوف من فلاسفة اليونان، بما فيهم أفلاطون".(٤٢)

ثم إن الفلاسفة ليسوا كلهم على قول واحد:

فيذكر الدكتور عبد الفتاح فؤاد أن فلاسفة اليونان يقولون بقدم العالم، أو بقدم مادته، وبحدوث نظامه.(٤٣)

والغزالي يذكر أن جماهيرهم، من متقدمين ومتأخرين، قد استقر قولهم على القول بقدم العالم، وأنه لم يزل موجودا مع الله تعالى، معلولاً له، ومساوقاً له، مساوقة العلة للمعلول، والنور للشمس، غير متأخر عنه بالزمان، وأن تقدم الباري عليه، كتقدم العلة للمعلول، وهو تقدم بالذات والرتبة، لا بالزمان.

لكنه حكى عن أفلاطون أنه قال: العالم مكون ومحدث.. كذلك الشهرستاني يذكر ذلك عن جماعة من أساطين الفلاسفة وقدماءهم مثل طاليس وانكساغورس وانكسمايس وفيثاغورس وانبدقلس وسقراط وأفلاطون.(٤٤)

ويذكر الدكتور عبد الفتاح فؤاد أن الكندي، وهو من فلاسفة الإسلام، يثبت حدوث العالم.(٤٥)

ثانيا: قول المتكلمين:

أهل الكلام من جهمية ومعتزلة وكرامية يقولون: إن الرب لم يزل لا يفعل شيئا، ولا يتكلم بشيء، ثم أحدث الكلام والفعل، بلا سبب أصلا.(٤٦)

يقول الشهرستاني: "القاعدة الأولى في حدث العالم، وبيان استحالة حوادث لا أول لها، واستحالة وجود أجسام لا تتناهى مكانا، مذهب أهل الحق من أهل الملل كلها: أن العالم محدث مخلوق، أحدثه الباري تعالى وأبدعه، وكان الله تعالى ولم يكن شيء معه".(٤٧)

ويقول الباقلاني: "باب الكلام في إثبات حدث العالم:

جميع العالم العلوي والسفلي لا يخرج عن هذين الجنسين، أي عن الجواهر والأعراض، وهو محدث بأسره، والدليل على حدثه ما قدمناه من إثبات الأعراض، والأعراض حوادث، والدليل على حدوثها بطلان الحركة عند مجيء السكون، لأ ا لو لم تبطل لكانا موجودين في الجسم معا، ولوجب لذلك أن يكون متحركا ساكنا معا، وذلك مما علم فساده ضرورة"(٤٨).

فقد اتفقوا جميعا على حدوث العالم، واستدلوا على ذلك بدليل عقلي، وسمعي:

- فأما العقلي، فهو دليل الحدوث، الذي به أثبتوا حدوث العالم، وأن له محدث، فالعـالم جواهر وأعراض متعلقة ا، والأعراض حادثة، لأ ا إما متحركـة أو سـاكنة، أو مجتمعـة أو متفرقة، وهذه تغيرات، فالمتغير حادث، فالأعراض حادثة، وما تعلق ا من الجـواهر حادثـة، والعالم مكون منهما، وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث، فالعالم حادث.

- وأما السمعي فحديث عمران بن حصين السابق، فقد جعلوه دليلا على أن الحوادث لها ابتداء، وأن جنس الحوادث مسبوقة بالعدم، وأن الله تعالى فعل بعد أن لم يكن يفعل.(٤٩)

ويلاحظ في كلام الشهرستاني والباقلاني: أنه ليس فيه التصريح المباشر بأن الله تعالى كـان معطلا، غير قادر على الفعل والخلق، ثم حدث له ذلك بلا سبب.

بل فيه استحالة حوادث لا أول لها، وهذا يتضمن أنه لم يكن يفعل ثم فعل، وأنـه كـان معطلا وغير قادر، ثم صار قادرا من غير تجدد سبب. وهذه دلالة كلمة "استحالة"، في قـولهم: "استحالة حوادث لا أول لها". فالاستحالة تعني الامتناع؛ أي يمتنع وجود مخلوقات لـيس لهـا أول، فالنتيجة: أنه يستحيل على الخالق أن يكون خالقا فاعلا في الأزل، بل لم يكـن ذلـك.. كان معطلا من القدرة، حتى بدأ الخلق فصار قادرا، كما نسب إليهم ابن تيمية هـذا المعـنى، فسواء نسب ذلك إليهم من طريق ما صرحوا به، أو من طريق فهمه لمعنى كلمة "اسـتحالة"، فالفهم صحيح، ونسبة هذا المعنى إليهم صحيحة.

ولا تفوت الإشارة إلى أن قصد المتكلمين في قولهم باستحالة حوادث لا أول لها: ت يه الله تعالى عن مشاركة غيره له في القدم. والظن بأن خلاف هذا القول يلزم عنه نفي خلق الله تعالى

للخلق، كاعتقاد الفلاسفة القائلين بقدم العالم.

فأما المقصد فصحيح، لكن الشأن في الإصابة، فابن تيمية يرى عدم إصابتهم الصواب في المسألة، فلهم أجر اجتهادهم.

ثالثا: قول ابن تيمية:

لابن تيمية قول ثالث سوى القولين، وهو يبطل قول كل فريق، وينقض أدلتهم، ويبطل ما يتوهم من انحسار المسألة في ذينك القولين، ليقرر بعده ما يراه صوابا موافقا للكتاب والسنة وقول السلف، يقول:

"فمن ظن أنه ليس للناس إلا هذان القولان، وكان مؤمنا بأن الرسل لايقولون إلا حقا، يظن أن هذا قول الرسل ومن اتبعهم، ثم إذا طولب بنقل هذا القول عن الرسل لم يمكنه ذلك، ولم يمكن لأحد أن يأتي بآية ولا حديث يدل على ذلك، لا نصا ولا ظاهرا، بل ولايمكنه أن ينقل ذلك عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان".[٥٠]

فقول الفريقين لا دليل عليهما، بل وعليهما من الاعتراضات وفيهما من التناقضات ما جعل كثيرا من النظار في حيرة، فإنهم لما لم يعرفوا إلا قولين: قول الدهرية، القائلين بقدم العالم، وقول الجهمية، القائلين بأنه لم يزل معطلا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته، ورأوا لوازم كل قول تقتضي فساده وتناقضه: بقوا حائرين مرتابين، وهذا صرح به بعضهم كالرازي وغيره.

فإنهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة، فوجدوا: أنه لم يزل المفعول المعين مقارنا للفاعل أزلاً وأبدا. وصريح العقل يقتضي بأنه لا بد أن يتقدم الفاعل على فعله؛ فتقدير مفعول مع فاعله مقارن له، أزلاً وأبدا، لم يتقدم عليه فاعله، يناقض صريح العقل.

ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام، فوجدوا: أن الفاعل صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا، من غير حدوث شيء. ورأوا صريح العقل يقتضي منع أن يصير ممكنا بعد أن كان ممتنعا بلا حدوث؛ فأوقعهم ذلك في الحيرة والشك.[٥١]

نقده قول الفلاسفة:

كان مما استدل به الفلاسفة أن العلة التامة تستلزم معلولها.

وقد رد ابن تيمية هذا بأمور منها:

أولا: أن القول بعلة تامة تستلزم معلولها، يستلزم أن لا يحدث شيء، وأن كل ما حدث في العالم حدث بغير إحداث محدث. وبطلان هذا أظهر من بطلان: الترجيح بلا مرجح، والتسلسل.

فالعلة التامة المستلزمة لمعلولها، يقترن بها معلولها، فكل ما حدث من الحوادث في العالم، لا يجوز أن يحدث عن هذه العلة التامة؛ لأن ذلك يستلزم: إما عدم هذه الحوادث، أو قدمها، وكلاهما باطل، لأن الحوادث موجودة، ولأنها ليست قديمة، بل متجددة..

ثانيا: ليس هناك ما يصدر عنه الممكنات سوى الواجب بنفسه، فإذا امتنع صدور الحوادث عنه، وليس هناك ما يحدثها غيره، لزم أن تحدث بلا محدث.

ثالثا: لو قدر أن غيره أحدثها، فإن كان واجبا بنفسه، كان القول فيه كالقول في الواجب الأول، وإن كان غير واجب بنفسه، كان ممكنا مفتقرا إلى موجب يجب به.

رابعا: أن الفلاسفة تناقضوا، حيث سموا العالم مخلوقا محدثا معلولا، وقدروه مع ذلك أزليا قديما واجب الوجود بغيره، بحيث يمتنع عدمه، فجمعوا بين النقيضين.(٥٢)

نقده قول المتكلمين:

يرى ابن تيمية أن القول بحدوث العالم، بمعنى أنه صار موجودا بعد أن كان معدوما، وأن بينه وبين وجود الله فاصلا، لا نهاية له من الزمان: يستلزم القول:

- بأن الباري لم يزل معطلا عن الفعل أو غير قادر عليه، ثم صار فاعلا من غير تجدد سبب أصلا، أوجب له القدرة والفعل.
- وأن الفعل كان ممتنعا في الأزل، ثم صار ممكنا من غير سبب اقتضى إمكانه، وهذا

يستلزم الانقلاب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي.

- مع ما في هذا القول أيضا من وصف الله بالعجز والتعطل على الفعل مدة لا تقاس بها مدة فاعليته، وهذا نقص يجب تنزيه الله عنه.

- ويلزم هؤلاء أيضا: أن الحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثا، فلا بد أن يكون ممكنا، والإمكان ليس له وقت محدود، فما من وقت يقدر، إلا والإمكان ثابت قبله، فليس لإمكان الفعل وصحته مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكنا جائزا، فيلزم جواز حوادث لا أول لها.(٥٣)

- ثم إن هؤلاء ليس معهم بذلك نقل، لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن الكتاب والسنة، فضلا عن أن يكون هو قول جميع المسلمين.(٥٤)

- وكان من آثار قول المتكلمين تسلط الفلاسفة عليهم، لما علموا فساد قولهم ومناقضته لصريح العقل (=أن الفاعل صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا، من غير حدوث شيء)، ثم لما ظنوا أن هذا هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم واعتقدوا أنه باطل، قالوا: إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبين الحقائق، سواء علمها أو لم يعلمها، وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما ينتفعون به.(٥٥)

القول الوسط: لا اقتران ولا تراخي، بل تعاقب.

كما قدمنا، فابن تيمية يرى في المسألة قولا ثالثا، يستدل له بالنصوص السمعية، وينسبه إلى السلف، فها نحن أولاء نعرض قوله، يقول:

"يقولون (الفلاسفة) إنه علة تامة في الأزل، فيجب أن يقارنها معلولها في الأزل في الزمن، وإن كان متقدما عليها بالعلة لا بالزمان.

ويقولون إن العلة التامة ومعلولها يقترنان في الزمان ويتلازمان، فلا يوجد معلول بعلة تامة، ولا تكون علة تامة إلا مع معلولها في الزمان.

ثم يعترفون بأن حوادث العالم حدثت شيئا بعد شيء، من غير أن يتجدد من المبدع الأول

ما يوجب أن يصير علة للحوادث المتعاقبة، بل حقيقة قولهم: إن الحوادث حدثت بلا محدث، وكذلك عدمت بعد حدوثها من غير سبب يوجب عدمها على أصلهم.

وهؤلاء قابلهم طوائف من أهل الكلام ظنوا:

- أن المؤثر التام يتراخى عنه أثره.
- وأن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح.
- وأن الحوادث لها ابتداء، وقد حدثت بعد أن لم تكن بدون سبب حادث.

ولم يهتد الفريقان للقول الوسط، وهو:

- أن المؤثر التام مستلزم أن يكون أثره عقب تأثيره، لا مع التأثير، ولا متراخيا عنه.

كما قال تعالى: {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس~ ٨٢]، فهو سبحانه يكون كل شيء فيكون عقب تكوينه، لا مع تكوينه في الزمان، ولا متراخيا عنه، كما يكون الانكسار عقب الكسر، والانقطاع عقب القطع، ووقوع الطلاق عقب التطليق، لا متراخيا عنه، ولا مقارنا له في الزمان"[٥٦].

فهو إذن لا يقول بأن العالم صدر عن الله تعالى؛ كونه يعتقد خلقه. ولا يقول إنه مقارن له؛ كونه يصرح بأنه عقبه. ولا يقول كذلك بحدوث الخلق بعد أن لم يكن؛ كونه ينفي التراخي. فهو لا يقول بالقدم ولا بالتراخي، بل يقول بالتعاقب، ويضرب مثلا: الانكسار يكون عقيب الكسر، والانقطاع عقيب القطع، والطلاق عقيب التطليق، وهكذا، {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس~٨٢]، فهو معه، أو بعده مباشرة، من دون تراخٍ، فهذا هو القول الوسط بين الفريقين في نظر ابن تيمية.

وللوهلة الأولى، ومع عدم التمعن، يظن الظان أن قوله هو قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم، لكنه في حقيقة الأمر يختلف عنهم من حيث:

١- إنهم يقولون بأنه صادر عن الله تعالى. وهو يقول مخلوق خلقه الله تعالى.

٢- إنهم يقولون مقارن له. وهو يقول إنه عقبه، ليس مقارنا لا أزلاً ولا أبدا.

٣- إنهم يقولون إنه متقدم على العالم بالرتبة لا بالزمان. وهو يقول إنه متقدم بالرتبة والزمان.

على أنه كذلك لا ينفي القدم من كل وجه، بل هو يثبته في النوع دون الأفراد:

فأما نوع الخلق وجنسه فقديم؛ وأما أفراده: أعيانه وأشخاصه. فحادث.

- فبإثبات قدم النوع يرد على أهل الكلام، القائلين بحدوث الخلق بعد الامتناع، مع التشابه معهم في قوله بحدوث الأفراد.

- وبإثبات حدوث الأفراد يرد على الفلاسفة القائلين بقدم العالم، مع التشابه معهم في قوله بقدم النوع.

فهذان الفريقان وإن كان أصل قولهما باطل، إلا أن ذلك لا يعني بطلانه من كل وجه، بل فيه شيء من الحق، هو السبب فيما هم في من اللبس والخلط، ولو كان باطلا من كل وجه لما التبس على أحد.

ولا يظهر في مذهب ابن تيمية موافقة الفلاسفة القائلين بقدم العالم، ثم إنه نص صراحة على أنه لا يعتقد قدم المعين، بل الكل مخلوق، ومذهبه في الحقيقة دقيق، من لم يتمعن فيه أساء الظن به، يقول:

" هذا القول لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم والأفلاك ولا غيرها.

إنما يدل على أنه لم يزل فعالا، وإذا قدر أنه فعال لأفعال تقوم بنفسه، أو مفعولا حادثة شيئا بعد شيء: كان ذلك وفاء بموجب هذه الحجة. مع القول بأن كل ما سوى الله محدث مخلوق، بعد أن لم يكن، كما أخبرت الرسل: أن الله خالق كل شيء، وإن كان النوع لم يزل متجددا، كما في الحوادث المستقبلة، كل منها حادث مخلوق، وهي لا تزال تحدث شيئا بعد شيء"(٥٧).

ويقول: "وهو سبحانه متقدم على كل ما سواه التقدم الحقيقي المعقول"(٥٨).

قدم النوع والفرد:

وقد أثار بعض الباحثين مشكلة: "الفرق بين النوع والأفراد"، والتي بنى عليها ابن تيمية كلامه في القول بحوادث لا أزل لها.. ولم يفهموا كلامه، أو لم يريدوا !!.

فإن معنى قدم النوع: أن الله تعالى لم يزل فاعلا، فما من مخلوق إلا وقبله مخلوق، إلى ما لا نهاية، والفرق بينه وبين المعين، أن المعين له ابتداء وانتهاء، بخلاف النوع فليس له ابتداء ولا انتهاء.. ولمن استعصى عليه فهم هذا، فعليه بمثال الأعداد.؟.

فكل عدد فرد له ابتداء وانتهاء، أما جنس العدد فليس له بداية، فما من عدد إلا وقبله عدد، وليس له نهاية، فما من عدد إلا وبعده عدد، فالطرفان لا حد لهما.

وكذا جنس المخلوقات، فكما أنه لا يزال يخلق خلقا بعد خلق في المستقبل، فكذلك الماضي، فالتسليم بالتسلسل في المستقبل يلزم منه التسليم بالتسلسل في الماضي.. فهذا هو جواب من لم يفرق بين النوع والفرد.(٥٩)

وتصور هذه القضية عسيرة لقصور العقل عن إدراك حقيقتها، فتصورها يقوم على تصور ما لا نهاية له، سواء في المستقبل أو الماضي، ولاشك أن الذهن يكل عن ذلك.

يقول ابن تيمية: "الأزل معناه: عدم الأولية، ليس الأزل شيئا محدودا.

فقولنا: لم يزل قادرا. بمنزلة قولنا: هو قادر دائما.

وكونه قادرا وصف دائم لا ابتداء له، فكذلك إذا قيل: لم يزل متكلما إذا شاء، ولم يزل يفعل ما شاء، يقتضي دوام كونه متكلما وفاعلا بمشيئته وقدرته.

وإذا ظن الظان أن هذا يقتضي قدم شيء معه: كان من فساد تصوره؛ فإنه إذا كان خالق كل شيء، فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم، فليس معه شيء قديم بقدمه.

وإذا قيل: لم يزل يخلق؛ كان معناه لم يزل يخلق مخلوقا بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقا بعد مخلوق، ننفي ما ننفيه من الحوادث والحركات شيئا بعد شيء، وليس في ذلك

إلا وصفه بدوام الفعل، لا بأن معه مفعولا من المفعولات بعينه.

وإن قدر أن نوعها لم يزل معه، فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله، قال تعالى: {أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون} [النحل١٧]، والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله، [وبين الأزل في المستقبل][٦٠]، مع أنه في الماضي حدث بعد أن لم يكن؛ إذ كان كل مخلوق فله ابتداء، ولا نجزم أن يكون له انتهاء. وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه على كثير من الناس في الكلام، فلم يفرقوا بين كونه كلامه قديما، بمعنى أنه لم يزل متكلما إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديما.

وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديما، وبين كون نوع الفعل المعين قديما، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كل ما سواه، وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه"[٦١].

فابن تيمية لا يمنع من أن نوع الخلق كان معه تعالى، بل يرى ذلك من كماله، ولا ينافي أوليته، وهم كما لا يزالون معه في المستقبل، فكذلك في الماضي كانوا معه، من غير أن يكون ذلك معناه قدم المعين، إنما يمنع من كون المعين ملازما له دائما، أزلاً وأبدا، كما أن كونهم معه في المستقبل، لا يلزم منه أنه ليس هو الآخر، يقول:

"ولم يهتدوا إلى الفرق [بين][٦٢] ما يستلزم الأولية والحدوث، وهو الفعل المعين والمفعول المعين، وبين ما لا يستلزم ذلك، وهو نوع الفعل والكلام، بل هذا يكون دائما، وإن كان كل من آحاده حادثا، كما يكون دائما في المستقبل، وإن كان كل آحاده فانيا.

بخلاف خالق يلزمه مخلوقه المعين دائما، فإن هذا هو الباطل في صريح العقل وصحيح النقل، ولهذا اتفقت فطر العقلاء على إنكار ذلك، لم ينازع فيه إلا شرذمة من المتفلسفة كابن سينا وأمثاله"[٦٣].

فهو يميل إلى القول بوجوب أزلية الخلق مع الله تعالى؛ أي يقدر أزلية موجبات صفاته.

فالخلق لا يزالون معه؛ لأن الكمال في تحقق موجب صفاته من خلق وفعل، فلا يكتفي بإثبات أزلية الصفات، حتى يضيف إليها أزلية موجباتها، فيقول:

- "وإن قدر أن نوعها لم يزل معه، فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله، قال تعالى: {أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون} [النحل ١٧]، والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله".(٦٤)

وله رأي متصل بهذه الأزلية لجنس المخلوقات، به يمكن القول إنه يرى وجوب قدم نوع المخلوقات، هو قوله بقدم المادة. ويبدو أنهما متلازمان؛ فأزلية الخلق يلزمها أزلية المادة، التي كان منها، فإنه إذا كانت الصورة قديمة: فمادتها كذلك. ولأنه إذا كانت المادة حادثة، فالخلق كذلك لا بد حادث؛ لأن الفرع له حكم الأصل في الحاجة والافتقار.

وهو يستدل لهذا الرأي بأدلة منها:

أولا: أن الله تعالى لم يخبر قط: أنه خلق شيئا من لا شيء، وأن أحدا ليس في مقدروه إثبات خلقه لشيء من لا شيء، يقول:

- "فالحدث مسبوق بإمكانه، ولا بد لإمكانه من محل، ولهذا لم يذكر الله قط: أنه أحدث شيئا من لا شيء"(٦٥).

- "والمشهود المعلوم للناس: إنما هو إحداثه لما يحدثه من غيره. لا إحداث من غير مادة. ولهذا قال تعالى: {وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا}، [مريم ٩]، ولم يقل خلقتك من لا شيء، وقال: {والله خلق كل دابة من ماء}، [النور ٤٥]، وقال تعالى: {وجعلنا من الماء كل شيء حي}، [الأنبياء ٣٠]"(٦٦).

- "فقد أمر الإنسان أن يتذكر أن الله خلقه، ولم يك شيئا. والإنسان إذا تذكر، إنما يتذكر أنه خلق من نطفة"(٦٧).

- "يدعون [متكلمة الجهمية]:أن الجواهر جميعها أبدعت ابتداء لا من شيء، وهم لم يعرفوا قط جوهرا أحدث لا من شيء، كما لم يعرفوا عرضا أحدث لا في محل"(٦٨).

ثانيا: أن الخلق من مادة أبلغ في القدرة الإلهية من الخلق لا من شيء، يقول:

- "خلق الشيء من غير جنسه، أبلغ في قدرة القادر الخالق سبحانه وتعالى"(٦٩).

- "وهذا هو القدرة التي تبهر العقول، وهو أن يقلب حقائق الموجودات، فيحيل الأول ويفنيه، ويلاشيه، ويحدث شيئا آخر، كما قال: {فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي}، [الأنعام ٩٥]، ويخرج الشجرة الحية، والسنبلة الحية من النواة والحبة الميتة، ويخرج النواة الميتة والحبة الميتة من الشجرة والسنبلة الحية؛ كما يخرج الإنسان الحي من النطفة الميتة، والنطفة الميتة من الإنسان الحي"(٧٠).

ثالثا: أن الخلق من مادة أبلغ في العبودية، وأبعد عن مشابهة الربوبية، يقول:

- "وأيضا: فكون الشيء مخلوقا من مادة وعنصر، أبلغ في العبودية من كونه خلق لا من شيء، وأبعد عن مشابهة الربوبية، فإن الرب هو: أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد. فليس له أصل وجد منه، ولا فرع يحصل عنه. فإذا كان المخلوق له أصل وجد منه، كان بمنزلة الولد له، وإذا خلق له شيء آخر، كان بمنزلة الوالد، وإذا كان والدا ومولودا، كان أبعد عن مشابهة الربوبية الصمدية؛ فإنه خرج من غيره، ويخرج منه غيره"(٧١).

رابعا: أن الخلق لا من مادة يشبه الخلق من غير خالق، وبلا سبب حادث، يقول:

- "وحدوث الشيء لا من مادة، قد يشبه حدوثه من غير رب خالق، وقد يظن أنه حدث من ذات الرب؛ كما قيل مثل ذلك في المسيح، والملائكة أنها بنات الله، لما لم يكن لها أب، مع أنها مخلوقة من مادة"(٧٢).

- "والذي يقول: إن جنس الحوادث حدثت من لا شيء. هو كقولهم: إنها حدثت بلا سبب حادث"(٧٣).

فهو يرى كمال الخالق ربوبية، وكمال المخلوق عبودية: أن يكون الخلق من مادة، ليس من العدم، الذي يعبر عنه بقوله: "لا من شيء". فمذهبه في علاقة العالم بالله تعالى:

١ - أنه مخلوق خلقه الله تعالى.

٢- أنه مع الله تعالى أزلاً بالنوع لا بالعين، لكمال صفاته؛ بأزليتها، وأزلية موجبها، ويميل إلى وجوب ذلك.

٣- أنه متأخر عن الله تعالى في الرتبة والذات، وفي الزمان، لكن بعده على الإثر، مثل الطلاق بعد التطليق.

٤- أن المادة قديمة في نوعها، لا أفرادها، وهو مقتضى كمال ربوبيته، وتمام العبودية.

* * *

رابعا: هل قول ابن تيمية قول السلف؟.

هذه المسألة من الأهمية بمكان، فقول ابن تيمية في ظاهره أقرب إلى العقل والشرع، كما يذكر الدكتور محمد خليل هراس(٧٤)، ومع كونه يذكره قولا للسلف، كالإمام أحمد والبخاري وابن المبارك، إلا أن هناك من لا يسلم أن هذا هو قول السلف، وينازع في ذلك(٧٥)، ولأجل هذا فتحرير قول السلف مهم في هذا المقام، فماذا يقول السلف؟.

يقول ابن تيمية: "بخلاف أئمة السلف الذين قالوا: إن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، وأنه لم يزل متكلما إذا شاء، كيف شاء.

فإن هؤلاء يقولون: الكلام قديم النوع، وإن كلمات الله لا نهاية لها، بل لم يزل متكلما بمشيئه وقدرته، لم يزل يتكلم كيف شاء إذا شاء...

فقد اتفقت الطوائف كلها على أن المعين القديم الأزلي لا يكون مقدورا مرادا، بخلاف ما كان نوعه لم يزل موجودا شيئا بعد شيء، فهذا مما يقوله أئمة السلف وأهل السنة والحديث أنه يكون بمشيئته وقدرته، كما يقول ذلك جماهير الفلاسفة الأساطين، الذين يقولون بحدوث الأفلاك وغيرها، وأرسطو وأصحابه الذين يقولون بقدمها.

فأئمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة يقولون: إن الأفلاك محدثة كائنة بعد أن لم تكن، مع قولهم: إنه لم يزل النوع المقدور المراد موجودا شيئا بعد شيء"(٧٦).

لنترك الآن ابن تيمية، ولننظر في كلام السلف، لنرى حقيقة قولهم:

قال أبو عبد الله بن حامد:

"ولا خلاف عن أبي عبد الله – يعني أحمد بن حنبل – أن الله لم يزل متكلما، قبل أن يخلق الخلق، وقبل الكائنات.."(٧٧)

يقول الإمام أحمد في رده على الجهمية:

"فلما ظهرت عليه الحجة قال: إن الله يتكلم، ولكن كلامه مخلوق.

- قلنا: وكذا بنو آدم كلامهم مخلوق، فقد شبهتم الله بخلقه، حين زعمتم أن كلامه مخلوق، ففي مذهبكم، قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم، حتى خلق التكلم، وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق الله لهم كلاما، وقد جمعتم بين كفر وتشبيه، وتعالى الله عن هذه الصفة.

- بل نقول: إن الله لم يزل متكلما إذا شاء.
- ولا نقول: إنه كان ولا يتكلم، حتى خلق الكلام.
- ولا نقول: إنه قد كان لا يعلم، حتى خلق علما فعلم.
- ولا نقول: إنه قد كان ولا قدرة له، حتى خلق لنفسه القدرة.
- ولا نقول: إنه كان ولا نور له، حتى خلق لنفسه نورا.
- ولا نقول: إنه كان ولا عظمة له، حتى خلق لنفسه عظمة.

فقالت الجهمية، لما وصفنا الله بهذه الصفات: إن زعمتم أن الله ونوره، والله وقدرته، والله وعظمته، فقد قلتم بقول النصارى، حين زعموا أن الله لم يزل ونوره، ولم يزل وقدرته.

- قلنا: لا نقول: إن الله لم يزل وقدرته، ولم يزل ونوره، ولكن نقول: لم يزل بقدرته، ونوره، لا متى قدر، ولا كيف.

فقالوا: لا تكونوا موحدين أبدا، حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء.

- فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولاشيء، ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها؛

أليس إنما نصف إلها واحدا بجميع صفاته؟.

- وضربنا لهم مثلا في ذلك، فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة، أليس لها: جذع، وكرب، وليف، وسعف، وخوص، وجمار. واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلة، بجميع صفا ا، فكذلك الله، وله المثل الأعلى بجميع صفاته، إله واحد.

- ولا نقول: إنه كان في وقت ولا قدرة له، حتى خلق له، والذي ليس له قدرة، هـو عاجز.

- ولا نقول: قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم، حتى خلق له علما، والذي لا يعلم هو جاهل".(٧٨)

وقال الإمام أبو سعيد الدارمي: "والله تعالى وتقدس اسمه، كل أسمائه سواء، لم يزل كذلك، ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك، خالقا قبـل المخلـوقين، ورازقـا قبـل المرزوقين، وعالما قبل المعلومين، وسميعا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، بصيرا قبل أن يـرى أعيا م مخلوقة"(٧٩).

وورد عن ابن عباس رضي الله عنهما في سؤالات نافع بن الأزرق أنه قال في قوله تعـالى: {وكان الله غفورا رحيما} [النساء ١٥٢] وأمثالها: "لم يزل، ولا يزال كذلك"(٨٠).

هذه النصوص عن السلف، والملاحظ أن معناها يدور حول أمرين:

الأول: أزلية الصفات ولزومها للذات.

الثاني: أزلية موجب تلك الصفات، من خلق ورحمة ومغفرة، وغير ذلك.

فابن عباس رضي الله عنهما يقول: "لم يزل، ولا يزال كذلك"..

والدارمي يقول: "كل أسمائه سواء، لم يزل كذلك، ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك".

والإمام أحمد يقول: "فقالوا: لا تكونوا موحدين أبدا، حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء.

- فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولاشيء، ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها؛ أليس إنما نصف إلها واحدا بجميع صفاته؟.

- وضربنا لهم مثلا في ذلك، فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة، أليس لها: جذع، وكرب، وليف، وسعف، وخوص، وجمار. واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلة، بجميع صفاتها، فكذلك الله، وله المثل الأعلى بجميع صفاته، إله واحد.

- "ولا نقول: إنه كان في وقت ولا قدرة له، حتى خلق له، والذي ليس له قدرة، هو عاجز".

وقد كانت الجهمية تنفي الصفات، بدعوى تعدد القدماء، فرد عليهم السلف بإثبات الصفات ولزومها للذات وأزليتها، وجاء هؤلاء المتكلمون فزعموا أن الحوادث لها ابتداء، بقصد نقض قول من زعم قدم العالم، فكان صريح قولهم نفي وجود الخلق مع الله تعالى، أي امتناع حوادث لا أول لها، وكان لازم قولهم نفي القدرة، حيث إنهم منعوا وأوجبوا:

- منعوا من حوادث لا أولها لها.
- وأوجبوا للحوادث بداية، ما قبله كان الخلق ممتنعا، ولازم هذا نفي القدرة.

وقد حكى ابن تيمية عن الجهمية مثل ذلك، فقال:

"فإن هؤلاء لما اعتقدوا أن الرب في الأزل كان يمتنع منه الفعل والكلام، بمشيئته وقدرته، وكان حقيقة قولهم: أنه لم يكن قادرا في الأزل على الكلام والفعل بمشيئته وقدرته؛ لكون ذلك ممتنعا بنفسه، والممتنع لا يدخل تحت المقدور، صاروا حزبين:

- حزبا قالوا: إنه صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليه؛ لكونه صار الفعل والكلام ممكنا بعد أن كان ممتنعا، وإنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي؛ وهذا قول المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، وهو قول الكرامية وأئمة الشيعة كالهاشمية وغيرهم.

- وحزبا قالوا: صار الفعل ممكنا بعد أن كان ممتنعا منه، وأما الكلام فلا يدخل تحت

المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته، وهو قول ابـن كـلاب والأشـعري ومـن وافقهما"[٨١].

أزلية موجب الصفات:

فهما مسألتان، كما تقدم: أزلية الصفات، وأزلية موجبها..

- فأما عن أزلية الصفات فكلام السلف صريح في ذلك.
- وأما أزلية موجبها فكلامهم غير صريح، مثل قول ابن عبـاس رضـي الله عنـهما والدارمي عن صفات الله تعالى: "لم يزل، ولا يزال كذلك"..

فقوله: "لم يزل"، هذا في الماضي، وقوله: "لا يزال"، هذا في المستقبل، ولا خـلاف في أن المقصود بالثاني أنه لا يزال بصفاته تلك وموجبها من رحمة ومغفرة وخلق وفعل إلى ما لا غاية في المستقبل.. فهل يلزم من ذلك، أن يكون كذلك هو في الماضي، سواء بسواء ؟.

ليس في كلامهم مما يدل على وجوب ذلك، غاية ما فيه أنه لم يزل، وهذه محتملة أن تكون بالقوة، أو بالفعل:

- فإذا كانت بالفعل فهذا فيه تحقق موجب الصفة.
- وإذا كانت بالقوة فلا يلزم تحقق هذا الموجب، مع عدم الامتناع منه.

فالاحتمالان واردان، وليس ثمة ما يوجب القول بوجوب أن يكون الخلـق مـع الله أزلا، استنادا إلى قولهم بأزلية صفاته كلها؛ إذ ما يقدره بعضهم أنه لا يكون الكمال إلا بالفعـل (= بتحقق موجب الصفات)، يرده آخرون بأن التحقق بالقوة يكفي في الدلالة على الكمال، والله تعالى متكلم، ولا يلزم في كماله أن يكون كل لحظة متكلما.

وابن تيمية يميل إلى وجوب كون الخلق مع الله تعالى أزلاً، باعتبار أن هذا هـو الكمـال، لكنه حينما يتحدث عن مذهب السلف في ذلك يذكر عنهم الجواز، كمـا ذكـر في مـسألة التسلسل: أن الناس فيها على ثلاثة أقوال[٨٢]:

الأول: من ذهب إلى امتناع تسلسل الحوادث في الماضي والمستقبل، كجهم وأبو الهـذيل

والعلاف.

الثاني: من ذهب إلى جوازها في المستقبل دون الماضي، وهو قول كثير من أهـل الكـلام والجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم من الكرامية والأشعرية والشيعة، ومن وافقهم مـن الفقهـاء وغيرهم.

الثالث: من قال بجوازها في الماضي والمستقبل، وهو قول أهل الحديث وأئمة الفلسفة.

فأئمة الحديث يقولون بجواز التسلسل في الماضي كما في المستقبل، ولا يوجبون، وبه يحتمل قولهم الأمرين:

- أن الحوادث لها بداية.
- أن الحوادث ليس لها بداية؛ أي أزلية.

وبه يظهر أين يوافق ابن تيمية السلف، وأين يخالفهم ؟.

فهو يوافقهم في:

١ - أن الله تعالى خالق المخلوقات.

٢- أن صفاته أزلية.

أما أزلية موجبات الصفات، وما يترتب عليها من أن الخلق قديم، فهذا يقول به على سبيل الوجوب، وهذا ظاهر مذهبه، وحوله يدندن:

- من ربطه بالكمال الإلهي، وتقريره قدم المادة.

لكن هذا المذهب ليس ظاهرا في كلام السلف؛ لا في قول ابن عبـاس، ولا أحمـد، ولا الدارمي، فغاية ما فيه أزلية الصفات، فله تعالى الكمال في الصفات، يفعل ويخلق ما يشاء منـذ الأزل إن شاء، أما أن فعله متحقق أزلاً، تحقيقا للكمال، فهذا غير ظاهر في النصوص السابقة، فقد يكون هذا رأيا لابن تيمية.

وفي قدم المادة: لا نجد في كلامهم ما يوافق رأيه، فإذا كان كلامهم في أزليـة موجبـات الصفات ليس مقررا، فكيف بالكلام عن قدم المادة، التي لم يطرقها السلف أصلا ؟.

و ذا فلا تظهر موافقته لهم في أمرين:

١- وجوب أزلية الخلق والفعل الإلهي.

٢- قدم المادة.

وقد كتب البخاري في صحيحه فقال: "كتاب بدء الخلق"، فظاهر صنيعه هذا: أنه يـرى للخلق بداية، لم يكن قبلها خلق. ثم ساق حديث عمران؛ الحديث الموضوع بحثه، وساق خـبرا عن عمر رضي الله عنه – تقدم – فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم عن بداية الخلـق، حتى دخول الناس الجنة والنار.. فكل هذا يمكن الاستدلال به علـى أن الحـوادث لهـا أول، وإبطال حوادث لا أول لها، ولا يكون المستدل متكلفا، أو مشرقا ومغربا.

فظاهر مذهب السلف إذن: أن الله تعالى قادر على الخلق والفعل أزلا، ثم:

- قد يكون الخلق معه، فيكون أزليا، عملا بموجب صفاته.
- وقد يكون تأخر حتى بدء، فيكون حادثا.

فكلا المذهبين محتمل في كلامهم، لا كلام ابن تيمية.

والمتكلمة منعوا من تحقق موجب الصفات، وأوجبوا تعطيلها حتى ابتداء الحوادث، وهـذا لادليل عليه من الكتاب والسنة، وهو ضد قول السلف.

ثم إ م لو جوزوا ولم يوجبوا لسلموا، فالمسألة فيها مذهبان: الإيجاب، والتجويز:

فالتجويز(٨٣) أقرب إلى عدم مخالفة الدليل والمعقول، وهو أن يقال:

يجوز أن يكون الحوادث لها ابتداء؛ فهذا المذهب قد يكون مقبولا، فإن الله تعالى يفعل مـا يشاء، فقد يبتدئ الخلق، بمشيئته وقدرته، في الزمن الذي أراده..

ولا يقال هنا: أين المرجح؟، ويمتنع الترجيح بلا مرجح ولا سبب..

فهو الفعال لما يريد، ولا يسأل عما يفعل، وليست من شرط السبب والحكمة أن تظهـر للخلق. كما لا يقال: ذلك يعني أنه كان معطلا قبل ذلك..

فالصفة إما أن تتحقق بالقوة أو بالفعل، فإذا افترضنا ابتداء الخلق، فالصفة في حينها متحققة بالفعل، وما قبلها بالقوة، وفي المستقبل يخلق الله تعالى شيئا بعد شيء، وهو يتكلم، لكن لا يلزم في الكمال أن يكون في كل لحظة خالقا متكلما بالفعل، وكذا في الماضي. كما لا يلزم أن يكون متكلما كل حين، وإن كان متصفا بصفة الكلام.

على أن مذهب التجويز يؤول في حقيقته إلى إثبات حوادث لا أول لها..

فمن جوز ابتداء الخلق في زمن، لم يمنع ابتداءها قبل ذلك الزمن، وهكذا، حتى يؤول إلى ما لا بداية لها.

قدم المادة.

وأما قدم المادة، فليس لهم فيه كلام منطوق، إلا ما يفهم من كلامهم في أزلية الصفات وموجباتها، فإذا فهم التجويز عنهم فيحتمل الأمرين: القدم، والحدوث. لكن لا دليل هنا ثابت، فلا يصلح نسبته إليهم.

على أن مذهب ابن تيمية في قدم المادة عليه طائفة من الإشكالات؛ إذا ما عرضت على آيات الخلق، كقوله تعالى:

- {وهو الذي يبدء الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه}، [الروم٢٧].
- {أفعيينا بالخلق الأول بل هم في لبس من خلق جديد}، [ق~١٥].
- {كما بدأنا أول خلق نعيده}، [الأنبياء ١٠٤].

فهذه النصوص فيها التفريق بين نوعين من الخلق: البدء، والإعادة. وبحسب قانون البشر، فالإعادة أسهل، والمقصود: أنه بين فرقا بين الخلقين، لم يساو بينهما.

فإذا كان الخلق لا يكون إلا من مادة، فحينئذ فمهما قدرت الخلق أولاً، أو آخرا: فسواء؛ لأنهما جميعا كانا من مادة. فمتى يظهر الفرق إذن ؟.

إذا كان البدء من عدم، والإعادة من مادة. في هذا الحال الفرق ظاهر، وبهذا احتج القرآن على منكري البعث؛ أن خلقهم من عدم (= لا من شيء)، أعجب، وأعقد، وأعسر بحسب

قانون البشر، والقرآن نزل بما يفهمون: من الخلق لا من شيء.

ونصوص السلف في هذا كثيرة، تقرر اختلاف البدء عن الإعادة، قال ابن جرير:

"وقوله: {وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده..}، يقول تعالى ذكره: والذي له هذه الصفات تبارك وتعالى، هو الذي يبدؤ الخلق من غير أصل، فينشئه، ويوجده بعد أن لم يكن شيئا، ثم يفنيه بعد ذلك، ثم يعيده كما بدأه بعد فنائه، وهو أهون عليه". ثم روى بسنده:

- عن مجاهد قال: "الإعادة أهون عليه من البداءة، والبداءة عليه هين".
- عن عكرمة قال: "إعادة الخلق أهون عليه من إبداء الخلق".
- عن قتادة قال: "إعادته أهون عليه من بدئه، وكل على الله هين".(٨٤)

* * *

وأما القرائن التي ساقها، فعليها بعض التساؤلات.. ففيما يلي القرائن وتساؤلاتها:

أولا: أنه ذكر أن الخلق لا من شيء، دليل عظمة الخالق.

وهذا يقال فيه: ليس بأعجب ولا أعظم من إخراج الحي لا من شيء، أو الموجود من المعدوم، فكلاهما عظيم، وشيء أعظم من شيء، وليس ثمة مانع من أن يكونا جميعا في القدرة الإلهية، بل مقتضى الكمال: أن تكون له أنواع العظمة.

ثانيا: أن من تمام العبودية، وأبعد عن مشابهة الربوبية: الخلق من مادة. فيكون له أصل.

هنا يقال: هل ذلك يعني أنه إذا خلق من عدم فقد شابه الرب، حتى يكون فتنة للناس ؟.

ابن تيمية نفسه يقرر في كتابه "التدمرية": أن المشابهة من بعض الوجوه بين الخالق والمخلوق، موجود مقرر في: الأسماء، والصفات، والأفعال.

ومع ذلك فإن المخلوق من عدم لا يشبه الله تعالى في الوجود؛ لأن وجود الله تعالى أزلي،

من غير أصل، ولا عدم سابق، فمن أين المشابهة إذن؟.

هل لأجل أنه ليس من مادة، والمخلوق من عدم كذلك؟.

فمجرد الشبه إذا كان فتنة، فالفتنة حاصلة بغير هذا؛ بأوجه الشبه التي يثبتها ابن تيمية نفسه، ولا يجوز تعطيل معنى ثابت، أو إثبات معنى باطل، سدا لذريعة مفضية إلى باطل كالتشبيه والتمثيل؛ فإن كل مبطل في قدرته أن يجعل الحق ذريعة.

ثالثا: أن الله تعالى لم يذكر خلقا لا من شيء، ولا يعرف شيء بعينه أحدث لا من شيء.

لكن، ألا يمكن أن يكون ثمة خلق لا من شيء، هو غير معين، وهو أول الخلق أزلاً، وكان ذلك في الغيب البعيد، ثم بعد ذلك خلق الخلق من مادة؟.

لا استحالة في هذا، وعدم الذكر لا يلزم منه عدم الوجود، إلا إن يكون في الوجود محذور، فحينذاك يلزم، وأي محذور في وجود شيء من العدم المحض ؟.

كلا، بل دليل قدرة إلهية باهرة، والعقلاء يرددون هذا ويعرفونه، وعدم معرفتنا بالتحديد شيئا خلق من عدم، فذلك لأنه غيب عنا، لم نخبر به، وليس في علمنا به فائدة عملية.

تنبيه: ذهب بعض الباحثين إلى: أن القول بأزلية المادة يلزم عنه نفي خلقها، وتشبيهها بالخالق في صفة من صفاته. يقول الدكتور جعفر شيخ إدريس:

- "إذا صح أن شيئا ما أزلي، فلا يمكن أن يكون مخلوقا؛ لأن المخلوق يتقدمه خالقه. فهو بالضرورة حادث؛ أي إن لوجوده مبتدأ".[٨٥]

- "وقال آخرون بل مادته هي الأزلية، فأعطوها صفة من صفات الخالق"[٨٦].

فهذا مبني على: أن أزلية المادة يلزم عنها نفي أنها مخلوقة. ومساواتها للخالق في الأولية.

لكن كيف لو بطلت هذه المقدمة ؟.

فأحوال الخلق مع الله تعالى على ثلاثة: قبله، ومعه، وبعده.

فالمتفق عليه: ليس في كو م بعده، أو استحالة كو م قبله، أي محذور.

بقي كو م معه، فهذا المعية هل يلزم عنها المساواة في الأولية، فالمشا ة، فنفي أ ا مخلوقة؟.

كلا، لا يلزم، فقد يأتي القوم معا، فيكون أحدهم متقدما على غيره في الرتبة والمقام، كما يكون متقدما في زمن قدومه، فيدخل قبلهم، وهم في إثره. فلم تكن معيتهم له نافيا لتقدمه في الأمرين معا: الرتبة، والزمان.

وبناء على هذا المثال: فكون نوع الخلق أو جنسه، كما هو تعبير ابن تيمية، مع الله تعالى أزلاً، لا يلزم عنه مساواة م له في الرتبة، ولا في الزمان، بل معية على الأثر دون تراخي، كالطلاق بعد التطليق، والانكسار بعد الكسر، والانقطاع بعد القطع.

فإذا بطلت تلك المقدمة: بطلت نتيجتها. فلم يكن في القول بأزلية المادة نفي لخالقية الله تعالى لها، ولا فيه إعطاء لمخلوق صفة من صفات الخالق.

فالخطأ من جهة الإطلاق، مع أن الأمر فيه تفصيل:

- فإن كانت المعية الأزلية في الرتبة والزمان، فنعم، كل تلك اللوازم صحيحة.
- أما إن كانت أزلية، من دون المعية في الرتبة أو الزمن، أحدهما أو كليهما، فلا.

وبما تقدم يتبين الحق في هذه المسألة، وحقيقة قول ابن تيمية، وكذا حقيقة موافقته للسلف، والمسألة من المحارات، كو ا متعلقة بفكرة اللابداية، التي يعسر فهمهما، فربما كان المرء معذورا إذا اجتهد في هذه المسألة فأخطأ فيها عن سلامة قصد، إذا ما كان يثبت خلق الله تعالى للمخلوقات، وتقدمه عليها مطلقا، وقد اهتدى من اقتدى بالكتاب والسنة وأقوال السلف إلى الحق فيها، الموافق للفطر والعقول.. والله أعلم.

الخاتمة

وفيها خلاصة ما سبق:

- الحديث لم يروه إلا عمران بن حصين رضي الله عنه، وقع في مجلس واحد، فالقصة واحدة، فما يكون فيه من اختلاف لفظ يستعمل معه الترجيح لا الجمع، واللفظ الراجح فيه لفظة: (قبله)، لاعتبارات حديثية وعقدية كذلك.
- رواية: (لم يكن شيء معه) وإن كانت معروفة، لكنها ليست ضمن الكتب المشهورة، ولم يقف عليها كبار المحدثين والمحققين.
- اختلف العلماء عن أي شيء كان السؤال في قولهم: (نسألك عن أول هذا الأمر)، عن جنس المخلوقات، أم العالم المشهود؟، والصواب: أنه محتمل للأمرين بحسب القرائن.
- اختلف الناس في علاقة العالم بالله تعالى على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول الفلاسفة: أن العالم لازال مع الله، مقارن له، قديم بمادته.

بنوا قولهم على: أن العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها، لأنه لو تأخر لم تكن تامة، وإذا لم تكن تامة فلا بد إذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث، والسبب لابد له من سبب، فيلزم التسلسل، وهو ممتنع عند المخالفين، كما يلزم الترجيح بلا مرجح، وهو باطل، فالقول بانتفاء العلة التامة المستلزمة للمعلول إما يوجب التسلسل، وإما الترجيح.

- رد عليهم ابن تيمية: بأن القول بالعلة التامة المستلزمة للمعلول يلزم منه أن لايحدث شيء، وأن كل ما حدث في العالم حدث بغير إحداث، وبطلان هذا أظهر من بطلان الترجيح والتسلسل.

القول الثاني: قول المتكلمين: أن العالم حادث بعد أن لم يكن.

بنوا قولهم على: دليل الحدوث، به أثبتوا حدوث العالم، وأن له محدث، فالعالم جواهر وأعراض متعلقة بها، والأعراض حادثة، لأنها إما متحركة أو ساكنة، أو مجتمعة أو متفرقة، وهذه تغيرات،

فالمتغير حادث، فالأعراض حادثة، وما لا يخلو عن الحادث فهو حادث، فالعالم حادث.. وجعلوا عمدتهم من حيث السمع حديث عمران.

- رد عليهم ابن تيمية: بأن القول بأن العالم صار موجودا بعد العدم، يلزم منه أن الله تعالى كان معطلا عن الفعل غير قادر، ثم صار قادر من غير تجدد سبب أصلا، وهذا باطل.

القول الثالث: قول ابن تيمية:

أن العالم قديم بنوعه وجنسه، حادث بأعيانه وأشخاصه وأفراده.

نسب ابن تيمية قوله إلى السلف، وجعله مذهبا لهم، وبعد العرض والمقارنة تبين أن في الأمر تفصيل.

تلك أهم النتائج.

الحواشي والتعليقات

(١) - صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب قول الله تعالى: {وهو الذي يبدء الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه}٢٨٦/٦ الفتح.

(٢) - المصدر السابق.

(٣) - صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب: {وكان عرشه على الماء}، الفتح ٤٠٣/١٣.

(٤) - مسند أحمد ٤٣٨/٤، طبعة وزارة الشئون الإسلامية ١٠٧/٣٣.

(٥) - كتاب العظمة ٥٧٢/٢.

(٦) - كتاب العظمة ٥٧٥/٢. لم أعتن بالنظر في سند هذه الروايات، لحصول الاحتجاج برواية البخاري؛ ولأن الروايات الباقية لا زيادة فيها على ما في البخاري.

(٧) - مثل رواية الترمذي في المناقب، باب: مناقب في ثقيف وبني حنيفة ٧٣٢/٥.

(٨) - الفتح ٢٨٩/٦، وانظر: الفتاوى ٢٢١/١٨.

(٩) - المستدرك ٣٧٢/٢ (٣٣٠٧).

(١٠)- الفتاوى ٢١٦/١٨.

(١١) - الفتح ٢٨٩/٦، الرواية ليست في البخاري، عرف ذلك بتتبع الروايات فيه، كذلك حكم ابن حجر أنها في غير البخاري، ثم إن الشيخ الألباني كذلك قال: "ورواية (معه) لم أجدها في البخاري" شرح الطحاوية ص١٣٣،

وقد ذكر الدكتور المحمود أنه بحث عنها في طبعات البخاري: بولاق، واسطنبول، المنيرية، وفي شروحه: لابن حجر والعيني، والقسطلاني، وفي تحفة الأشراف، ونكت ابن حجر عليه رقم (١٠٨٢٩)، وفي مسند الصحيحين لعبدالحق الهاشمي(٢٦٢/٤-٢٦٤)، فلم يجدها، قال: "فلعلها في إحدى نسخه، أو المستخرجات عليه"، ثم رجح بعد ذلك عدم وجودها في البخاري، بعد أن وقف عن كلام شيخ الإسلام في الفتاوى (٥٥١/٦) فيه الإشارة إلى أنها في غير البخاري.. انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٠٠٩/٣.

(١٢) - الفتاوى ٥٥١/٦.

(١٣) - شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: التركي، الأرناؤوط، الحاشية ص١١٢-١١٣.

(١٤) - الفتح ٢٨٩/٦، وقد مضى آنفا ص٣.

(١٥) - شرح الطحاوية، ص١٣٤.

(١٦) - جاء في كشف الخفاء ١٣٠/٢: "(٢٠١١): (كان الله ولاشيء معه) رواه ابن حبان والحاكم وابن أبي شيبة عن بريدة"، قلت: الحديث ليس عند الحاكم وابن حبان بلفظ: (معه)، بل بلفظ (غيره)، انظر: مستدرك الحاكم٣٣٠٧، صحيح ابن حبان٦١٤٩.. ثم قال في كشف الخفاء:

"قال القاري: ثابت، ولكن الزيادة، وهي قوله: (وهو الآن على ما عليه كان) من كلام الصوفية، وبـشبه أن يكون من مفتريات الوجودية القائلين بالعينية...قال النجم: ذكر ابن العربي في الفتوحات أنها مدرجة في الخبر".

وما ذكره ابن النجم عن ابن العربي الحاتمي الصوفي موجود في الفتوحات المكية ٥٦/٢، وله في الحكم عليهـا بأنها مدرجة؛ أي ليست بحديث أصلا: تأويل يتوافق مع قوله بوحدة الوجود. أنظره هناك، وانظر كذلك ختم الأولياء للحكم الترمذي ص١٧٤.

(١٧) - صحيح مسلم في الذكر، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ٢٠٨٤/٤.

(١٨) - الفتاوى ٢١٦/١٨.

(١٩) - الفتح ٢٨٩/٦، ويقصد برواية الباب: (كان الله ولا شيء غيره).

(٢٠) - الفتح ٤١٠/١٣.

(٢١) - هذا هو الأقرب فيما يبدو، فلم يكن يقصد في ترجيحه اعتبار الناحية العقدية، بالرغم من ذكره لها، والدليل:

- أن المعروف عن ابن حجر عنايته بتقرير المسائل الحديثية أكثر من المسائل العقدية.
- لم يذكر أن تركه الترجيح كان لأجل الناحية العقدية، بل غاية ما هنالك أنه قرر إمكانية الجمـع، ولـذا أنكر الترجيح ولم يرتضه.

(٢٢) - قال الغنيمان معلقا على قول ابن حجر في تقديم الجمع: "هذا لو احتمل أن يكون الحديث صدر منه صلى الله عليه وسلم في مقامين، أما إذا كان في مجلس واحد، والراوي واحد، وقد أخبر أنه لم يبـق إلى نهاية المجلس، بل قام لما سمع هذا القول من النبي صلى الله عليه وسلم، ولحق براحلته، فلابد أن اللفـظ الذي سمعه أحد هذه الألفاظ الثلاثة، والآخران روي بالمعنى، فأصبح الجمع لا وجـه" شـرح كتـاب التوحيد٣٨٢/١.

(٢٣) - الفتح ٢٨٨/٦.

(٢٤) - صحيح مسلم، كتاب القدر، باب: احتجاج آدم وموسى ٢٠٤٥/٤.

(٢٥) - الفتاوى ٢١١/١٨-٢١٢.
(٢٦) - الفتاوى ٢١٣/١٨-٢٢٠-٢١٦،٢٢٠، تنبيه: في المنهج العلمي: يجوز الاستفادة من المصدر من طريق الأخذ بالنص بألفاظه، أو باختصاره، أو بتلخيصه. وفي هذا الموضع أخذت بالطريق الثالث.
(٢٧) - الفتاوى ٢١٤/١٨.
(٢٨) - الفتاوى ٢١٨/١٨.
(٢٩) - الفتاوى ٢٢٠/١٨.
(٣٠) - فتح الباري ٢٨٦/٦.
(٣١) - صدر حديثا كتاب عنوانه: "قدم العالم وتسلسل الحوادث، بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة، مع بيان من أخطأ في هذه المسألة من السابقين والمعاصرين"، لمؤلفه: "كاملة الكواري"، والكتاب جيد في جمعه، لكن عليه بعض الملاحظات المنهجية، من ذلك:
- استقاء كلام المخالفين لابن تيمية من كتبه لا من كتبهم.
- بناء المسألة على رأي ابن تيمية، باعتبار صوابه، دون عرضه على قول السلف.
- النقل الطويل من كتب ابن تيمية، مثل شرحه لحديث عمران، نقلته برمته، وفي آخر الكتاب نقل طويل بنصه من النونية لابن القيم وشرحها للهراس.. وغير ذلك.. والأولى في هذه المباحث أن يقتصد في عرض النصوص، بحسب الحاجة، من غير إطالة، فوظيفة الباحث عرض الفكرة بأسلوبه وفهمه.
(٣٢) - انظر: منهاج السنة النبوية ٢١٢/١،٢٢٩.
(٣٣) - انظر: الفتاوى ١٨/(٢٢٢) .. (٢٢٥) .. (٢٢٩-٢٣٠)..(٢٤١-٢٤٢).
(٣٤) - الملل والنحل ص ٣٨٣.
(٣٥) - آراء أهل المدينة الفاضلة ومضادا ا ص٤٥.
(٣٦) - الملل والنحل ص٤١٤.
(٣٧) - الرسالة العرشية لابن سينا ص١٣، نقلا عن ابن تيمية السلفي ١٦٣-١٦٤.
(٣٨) - مجموعة الرسائل الكبرى ٣٢٨/١، انظر: ابن تيمية السلفي ص١٦٥.
(٣٩) - الفلاسفة الإسلاميون ص٣٣-٣٤.
(٤٠) - افت الفلاسفة ص٩٠.
(٤١) - الفلاسفة الإسلاميون ص٣٣.
(٤٢) - تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي ص٢٢٨.

(٤٣) - انظر: الفلاسفة الإسلاميون ص٣٣.
(٤٤) - تهافت الفلاسفة ص٨٨، نهاية الإقدام ص٥، كتاب الجمع بين رأي الحكيمين، ص٥٨، ويلفت النظر هنا: إلى أن الفارابي في كتابه هذا، نسب إلى أرسطو القول بحدوث العالم. ويرى محقق الكتاب علي بو ملحم: أن سبب هذا الخطأ، أنه استقى هذا القول من كتاب الربوبية أو أثولوجيا المنسوب إلى أرسطو، والصحيح أنه لأفلوطين. ص٢٣
(٤٥) - الفلاسفة الإسلاميون ص٣٣.
(٤٦) - الفتاوى ٢٢٣/١٨.
(٤٧) - نهاية الإقدام ص٥.
(٤٨) - تمهيد الأوائل ص٤١.
(٤٩) - الفتاوى ٢٢٢/١٨.
(٥٠) - الفتاوى ٢٢٣/١٨.
(٥١) - الفتاوى ٢٢٥/١٨-٢٢٧.
(٥٢) - انظر: مجموعة الرسائل الكبرى ٣٢٢/١، منهاج السنة النبوية ١٦٩/١، وانظر: ابن تيمية السلفي ص١٦٧.
(٥٣) - انظر: منهاج السنة النبوية ١٥٩/١-١٦٢، وانظر: ابن تيمية السلفي ص١٧٢-١٧٣.
(٥٤) - الفتاوى ٢٢٢/١٨.
(٥٥) - الفتاوى ٢٢٤/١٨-٢٢٥.
(٥٦) - مجموعة الرسائل والمسائل ٣٧٣/٣، وانظر: ابن تيمية السلفي ص١٧٤.
(٥٧) - منهاج السنة النبوية ١٤٨/١-١٤٩.
(٥٨) - منهاج السنة النبوية ١٧٣/١.
(٥٩) - في حاشية كتاب: "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل" لتقي الدين السبكي ص٨٤، [يقصد بابن زفيل: ابن القيم. يرد عليه ما جاء في نونيته]، قال الكوثري معلقا:
"عدم فناء النوع في الأزل، بمعنى قدمه. وأين قدم النوع مع حدوث أفراده ؟، وهذا لا يصدر إلا ممن به مس، بخلاف المستقبل، وقد سبق بيان ذلك، وقال أبو يعلى الحنبلي في المعتمد: (والحوادث لها أول ابتدأت منه، خلافا للملاحدة) اهـ. وهو من أئمة الناظم [ابن القيم]، فيكون هو وشيخه [ابن تيمية] من

الملاحدة على رأي أبي يعلى، فيكونان أسوأ حالا منه في الزيغ، نسأل الله السلامة". ما بين المعكوفتين توضيح مني (= الباحث).

وفي تعليقه على كتاب: "تمهيد الأوائل" للباقلاني ص٤١-٤٢، قال محقق الكتاب الشيخ عماد الدين حيدر: "وقال بعضهم: العالم قديم الجنس والنوع، حادث الفرد، فهؤلاء متأخرو الفلاسفة وتبعهم بعض ا سمة المنحرفين، من غير أن ينسب إلى اتباعهم، بل نسب ذلك زورا و تانا إلى أئمة الحديث.."، إلى أن قال: "وذكر تلك العقيدة الفاسدة هذا ا سم في خمس من كتبه: منهاج السنة النبوية، وموافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، ، وكتاب شرح حديث ال ول، وكتاب شرح حديث عمران بن حصين، وكتاب نقد مراتب الإجماع".

ويلاحظ في كلامهم هذا الحط الشديد على ابن تيمية وتضليله إلى حد التكفير، والوصف بالإلحاد..؟!!!.. بما لم يقابل هو أئمة أهل الكلام بمثله، كما رأينا، فإنه آراء أهل الكلام والفلاسفة ما تجاوز حد الوصف والنقد للرأي.

وقد كان رأي الدكتور محمد خليل هراس في كتابه: "ابن تيمية السلفي" ص١٣٣، أكثر اعتدالا ومنهجية، فقد عرض لتفاصيل ما ذكره ابن تيمية، بالتحليل والمناقشة، وهذا لم يفعله من سبق ذكرهم، ومع أنه كان يظهر مخالفته لهذا الرأي بوصفه: "أنه غلا في مناصرة هذا المذهب"، إلا أن ذلك لم يحمله على الطعن في دينه، كما فعل هؤلاء !!.

(٦٠) - هكذا في الكتاب، وهي عبارة مضطربة.

(٦١) - الفتاوى ٢٣٩/١٨-٢٤٠.

(٦٢) - زيادة ليست في الكتاب، لا تستقيم الجملة إلا ا.

(٦٣) - مجموعة الرسائل والمسائل ٥٠٥/١.

(٦٤) - الفتاوى ٢٣٩/١٨-٢٤٠.

(٦٥) - النبوات ٣٢٨/١.

(٦٦) - النبوات ٣٢٢/١.

(٦٧) - النبوات ٣١٥/١.

(٦٨) - النبوات ٣٢١/١.

(٦٩) - النبوات ٣٢٤/١.

(٧٠) - النبوات ٣٢٢/١.

(٧١) - النبوات ٣٢٥/١.
(٧٢) - النبوات ٣٢٧/١.
(٧٣) - النبوات ٣٢٨/١.
(٧٤) - ابن تيمية السلفي ص١٧٦.
(٧٥) - قال ابن حجر في الفتح ٤١٠/١٣: " قوله (كان الله ولم يكن شيء قبله)، تقدم في بدء الخلق بلفظ: (ولم يكن شيء غيره)، وفي رواية أبي معاوية: (كان الله قبل كل شيء)، وهو بمعنى: (كان الله ولا شيء معه)، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة إلى ابن تيمية".

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة ٢٠٨/١(١٣٣): "وقد أطال ابن تيمية رحمه الله الكلام في رده على الفلاسفة، محاولا إثبات حوادث لا أول لها، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول، ولا تقبله أكثر القلوب، حتى اتهمه خصومه بأنه يقول بأن المخلوقات قديمة لا أول لها، مع أنه يقول ويصرح بأن ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بالعدم، ولكنه مع ذلك يقول بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له، كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القول منه غير مقبول، بل مرفوض بهذا الحديث [يقصد حديث: (إن أول شيء خلقه الله القلم..)]، وكم كنا نود أن لا يلج ابن تيمية رحمه الله هذا المولج؛ لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام..".

وانظر: كلام محقق كتاب تمهيد الأوائل للباقلاني ص٤١-٤٢، وقد سبق آنفا.

(٧٦) - منهاج السنة النبوية ١٦٦/١.
(٧٧) - شرح الأصفهانية ص٣٣.
(٧٨) - الرد على الجهمية، ص٩٠-٩٢ عقائد السلف.
(٧٩) - رد الإمام الدارمي ص٩.
(٨٠) - الجامع لأحكام القرآن ١٣/٤، الفتاوى ٢٣٢/١٨.
(٨١) - منهاج السنة النبوية ١٥٦/١. وانظر: للاستزادة في هذا المعنى الفتاوى ١٥٧/٦-١٦٢.
(٨٢) - انظر: منهاج السنة النبوية ١٧٦/١. مجموعة الرسائل والمسائل ٣٧٥/٣. مقدمة مقالات الإسلاميين ص١٤.
(٨٣) - يقول ابن تيمية في الفتاوى ١٦١/٦: "لكن أهل هذا القول لهم قولان:

أحدهما: أنه تكلم بعد أن لم يكن متكلما، وإن كان قادرا على الكلام، كما أن خلق السموات والأرض بعد لم يكن خلقهما، وإن كان قادرا على الخلق. وهذا قول الكرامية وغيرهم، ممن يقول: إنه تحله الحوادث، بعد أن لم تكن تحله. وقول من قال: إنه محدث. يحتمل هذا القول، وإنكار أحمد يتوجه إليه.

الثاني: أنه لم يزل متكلما يتكلم إذا شاء، وهذا هو الذي يقوله من يقوله من أهل الحديث".

وقال في الفتاوى ٢٧١/٦-٢٧٢: "كونه خالقا كريما: هل هو لأجل ما أبدعه منفصلا عنه من الخلق والنعم ؟.

أم لأجل ما قام به من صفة الخلق والكرم ؟.

الثاني هو قول الحنفية والكرامية وكثير من أهل الحديث، وأصحابنا في أحد القولين، بل في أصحهما، وعليه يدل كلام أحمد وغيره من علماء السنة. وعلى هذا القول يقال: إنه لم يزل كريما، وغفورا رحيما. كما يقال: لم يزل متكلما. ويكون في تفسير ذلك قولان، كما في تفسير المتكلم قولان: هل يلحق بالعالم أو الغفور ؟.

والأول: قول الأشعري، بناء على أن الخلق هو المخلوق. وعلى هذا فقول أصحابنا: كان خالقا في الأزل:

- إما بمعنى القدرة التامة، كما يقال: سيف قاطع.

- أو بمعنى وجود الفعل قطعا في الحال الثاني، كما يقال: هذا فاتح الأمصار. وهذا نبي الأمة.

وعلى هذا المعنى فالخلق من الصفات النسبية الإضافية".

(٨٣) - الفيزياء ووجود الخالق، ص٧١.

(٨٤) - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٨٥/١٨-٤٨٧.

(٨٥) - الفيزياء ووجود الخالق، ص٧١.

(٨٦) - الفيزياء ووجود الخالق، ص٧

المراجــع

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، محـب الـدين الخطيـب، دار المعرفة.
- مسند أحمد، طبعة وزارة الشئون الإسلامية في السعودية.
- العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني، دراسة وتحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة.
- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار الحديث القاهرة.
- المستدرك للحاكم، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية.
- الفتاوى لابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد.
- شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد الله التركي، دار عالم الكتب.
- شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي.
- شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، قدم له: حسنين مخلوف، دار الكتب الحديثة، مصر.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل العجلوني، دار الكتب العلمية.
- صحيح ابن حبان، دار الفكر.
- صحيح مسلم، محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية.
- شرح كتاب التوحيد للغنيمان، مكتبة الدار بالمدينة.
- الفلاسفة الإسلاميون، عبدالفتاح فؤاد، دار الدعوة.
- ابن تيمية السلفي، محمد خليل هراس، مكتبة الصحابة بطنطا.
- تهافت الفلاسفة، أبو حامد الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعرفة.

- نهاية الإقدام في علم الكلام، عبدالكريم الشهرستاني، مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، الكتب الثقافية.
- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام.
- مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، دار الكتب العلمية.
- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، تقي الدين السبكي، تحقيق: الكوثري، مكتبةزهران.
- السلسلة الصحيحة، الألباني، المكتب الإسلامي.
- عقائد السلف، علي سامي النشار، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- رد الإمام الدارمي على بشر المريسي، تعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- كتاب الجمع بين رأي الحكيمين، لأبي نصر الفارابي، قدم له علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
- تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، مصطفى النشار، دار قباء القاهرة، تاريخ النشر ٢٠٠٠.
- التدمرية، لابن تيمية، تحقيق: محمد السعوي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- النبوات، لابن تيمية، تحقيق: عبدالعزيز الطويان، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- الفيزياء ووجود الخالق، د. جعفر شيخ إدريس، كتاب المنتدى، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ